وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعـة: 2019

فرع: علوم اقتصادية

التخصص:إقتصاد كمي

اثر الانفاق العام على الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2017_1980)

من إعداد الطالبتين:

- مسعود عواطف
- بن عمر أمال

تحت إشراف الدكتور

شريط كمال

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
شتوح نور الدين	أستاذ محاضر قسم – أ–	رئيسا
شريط كمال	أستاذ محاضر قسم – أ–	مشرفا ومقررا
مهري عبد المالك	أستاذ محاضر قسم – أ–	مناقشا

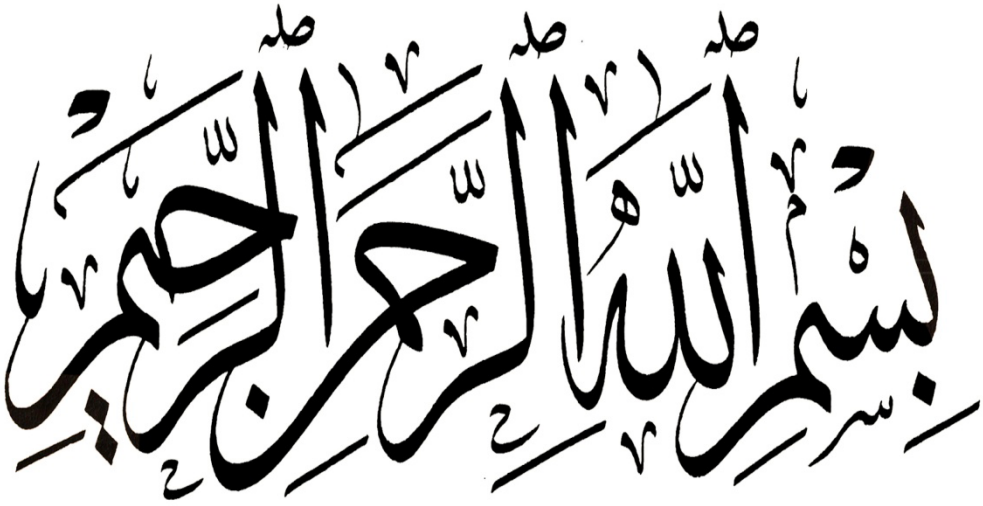
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

"ربي أوزعني أن اشكر نعمتك عليا وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "النمل:19

الحمد لله والشكر لله أولا وأخيرا

الحمد لله حمدا كثيرا تبارك وتعالى

والصلاة والسلام على خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على انجاز هذا العمل المتواضع

اعترافا بالجميل وحسن الصنيع، فإننا نتوجه بجزيل الشكر والامتنان وأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذ المشرف: **شريط كمال** على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحه السديدة وتوجيهاته القيمة التي قدمها لنا في سبيل إتمام هذا العمل

كما لا يفوتني أن أتوجه بالتحية والشكر إلى كافة كلية العلوم الاقتصادية واخص بالذكر كل أساتذتي المحترمين الذين تلقيت منهم مبادئ البحث العلمي، عبر كامل مشواري الدراسي الجامعي،_منهم الأساتذة: طه بالحبيب، عمير حمه ...

دون أن أنسى شكري للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة موضوع المذكرة وحضورهم للمشاركة لإثراء جوانبه.

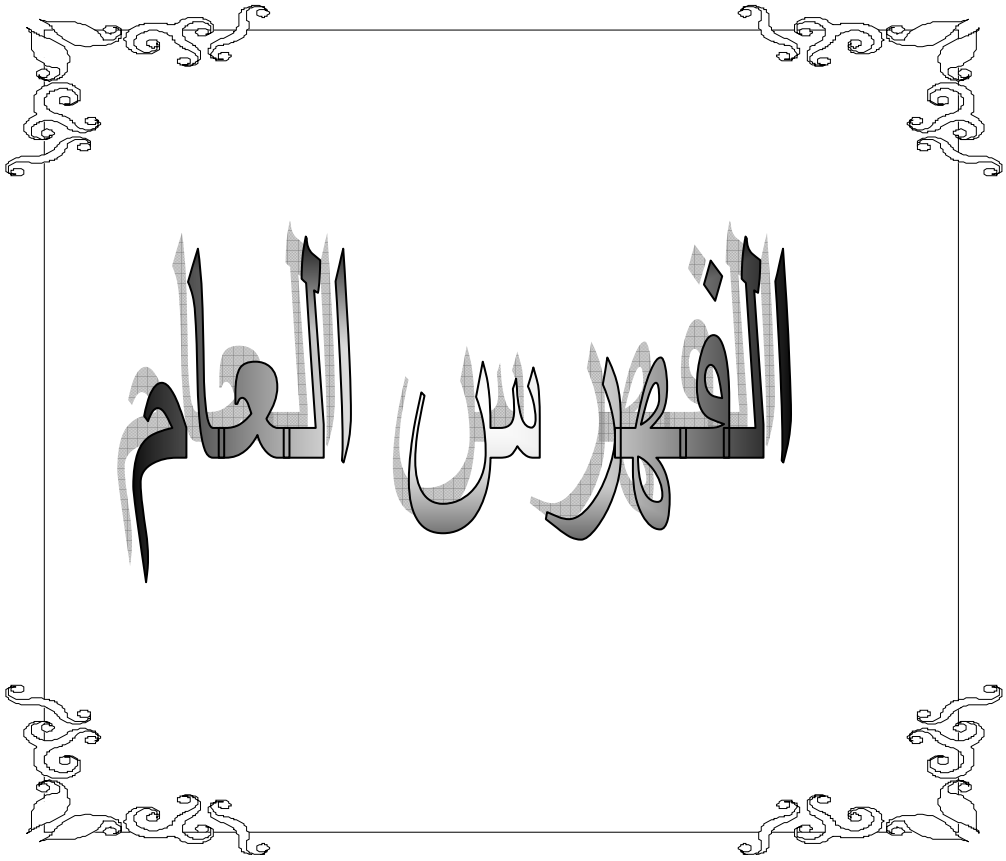
الفهرس العام

الفهرس العام

شكر وعرفان	–
الفهرس	I- II
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VII
فهرس الملاحق	
المقدمة العامة	أ– و
الفصل الأول: أدبيات نظرية للدراسة	**06–36**
مقدمة الفصل الأول	06
المبحث الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للإنفاق العام	07–15
المطلب الأول:مفهوم الانفاق العام	07–08
الفرع الأول:تعريف الانفاق العام	07
الفرع الثاني : خصائص الانفاق العام	08
المطلب الثاني: تقسيمات الانفاق العام	08–12
الفرع الأول : التقسيم العلمي(النظري) للإنفاق العام	10
الفرع الثاني : التقسيم العملي(الوضعي) للإنفاق العام	12
المطلب الثالث: ترشيد الانفاق العام	13
المطلب الرابع: العوامل المحددة للإنفاق العام	13
الفرع الأول:ضوابط الانفاق العام	14
الفرع الثاني: حدود الانفاق العام	15
المبحث الثاني: عموميا حول الاستثمار وعلاقته بالإنفاق العام	16–29
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار ومحدداته	16
الفرع الأول : تعريف الاستثمار	16
الفرع الثاني: أهداف الاستثمار	17
الفرع الثالث: أهمية الاستثمار	18
الفرع الرابع: أنواع الاستثمار	18

الفرع الخامس: محددات الاستثمار	20
المطلب الثاني: أدوات الاستثمار	23
المطلب الثالث: واقع الاستثمار في الجزائر	24
الفرع الأول: واقع الاستثمار خلال فترة التسعينات	24
الفرع الثاني:واقع الاستثمار في سنوات التسعينات	25
الفرع الثالث: واقع الاستثمار خلال الفترة من 2000-2017	25
الفرع الرابع: العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاقتصاد المحلي بالجزائر	26
المطلب الرابع: علاقة الانفاق العام بالاستثمار في الجزائر	27
الفرع الأول : أثار سياسة الانفاق العام بالاستثمار العام	27
الفرع ثاني : اثر سياسة الانفاق العام على الاستثمار الخاص	28
المبحث الثالث: الدراسات السابق	29-36
المطلب الأول: الدراسات المحلية	29
المطلب الثاني: الدراسات العربية	30
المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية	31
المطلب الرابع: المقارنة مع الدراسات المحلية	32
خاتمة الفصل الأول	
الفصل الثاني:	
مقدمة الفصل الثاني	39
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	40
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	40
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	41
الفرع الأول: الأدوات الإحصائية	42
الفرع ثاني: الأدوات القياسية	47
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية	48
المطلب الأول: عرض النتائج	50
الفرع الأول: نتائج الدراسة الإحصائية	52
الفرع الثاني: نتائج الدراسة القياسية	62
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	62

خاتمة الفصل الثانية	
الخاتمة العامة	66
قائمة المصادر والمراجع	70
الملاحق	–

فهرس الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة الدراسات السابقة المحلية مع الدراسة الحالية	31
02	مقارنة الدراسات السابقة العربية مع الدراسة الحالية	33
03	مقارنة الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية	34
04	نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	42_39
05	اختبار السببية	43
06	درجة تأخير النموذج	44
07	تحليل التباين لنموذج أشعة الانحدار الذاتي	46
08	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء	47
09	اختبار عدم ثبات التباين للنموذج	47
10	اختبار التوزيع الطبيعي	47
11	جدول الجذور المقلوبة للنموذج	48

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تقسيمات الانفاق العام	11
02	أنواع الاستثمار	19
03	مخطط الشجرة	37
04	الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية الأصلية	38
05	دوال الاستجابة لنموذج أشعة الانحدار الذاتي	45
06	الجذور المقلوبة للنموذج	48

فهرس الملاحق

قائمة الملاحق

الملاحق	البيان	الصفحة
01	بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	
02	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	
03	النموذج المقدر VAR	
04	المعادلة المقدرة لنموذج VAR	

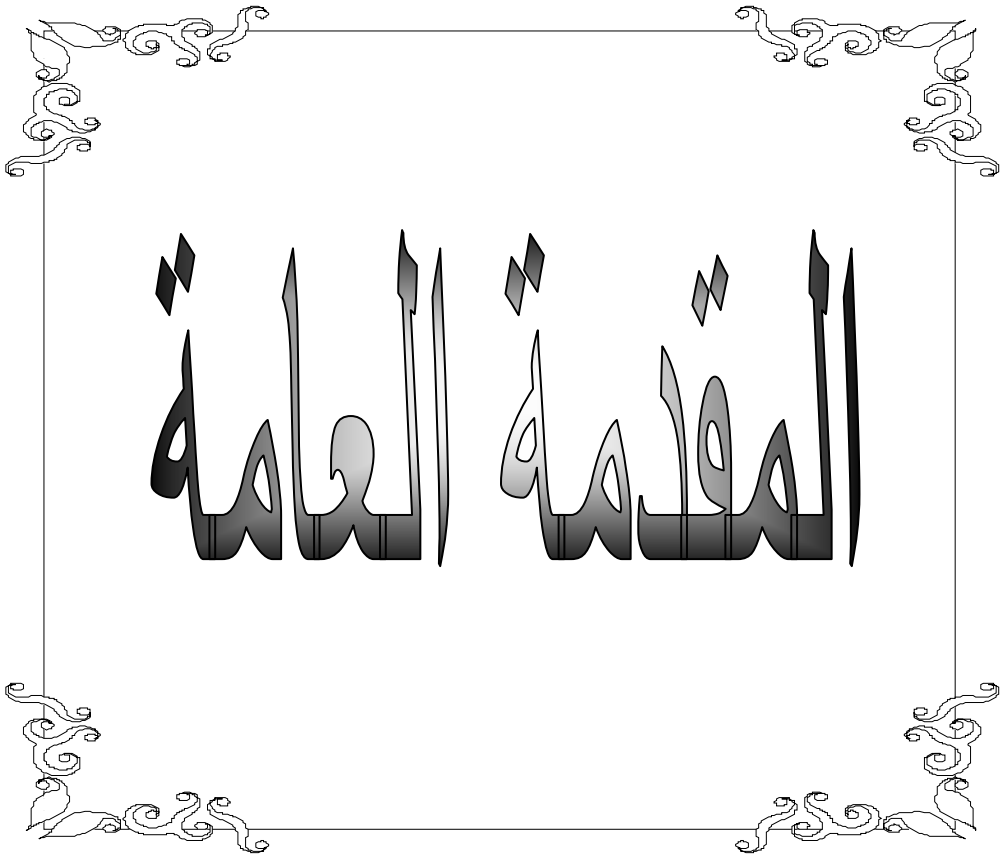
المقدمة العامة

المقدمة

يعد الاستثمار في الوقت الراهن أحد المواضيع التي لها دور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية التي تشير بالضرورة إلى تحسين الدخل الفردي، الإستثمار و الإدخار، وذلك من أجل تسخير سياسات وقوانين تساهم في تطور تلك العمليات التي لها قدرة على خلق الثروة وتطور الإقتصاد.

وعليه فتزايد الإنفاق الحكومي له دور كبير في انتعاش الإستثمار، كما يعتبر متغير أساسي في تصحيح اختلال الطلب الكلي خاصة في الدول النامية، وهذا ما زاد الإلحاح على إعادة النظر في السياسات الاستثمارية والمالية ومدى ملائمتها للتطورات، ومن المعلوم إن تطور أي دولة متوقف على حجم استثماراتها، لذا لابد من توفر أرضية خصبة تعمل على تهيئة مناخ الإستثمار المتمثل في منح التسهيلات والضمانات والإعفاءات المتعددة لجلب الإستثمار وذلك من اجل مشاركته في عملية التنمية في ظل المنافسة الشديدة بين دول العالم.

وبما أن الدولة تسعى إلى تطوير المجتمع وذلك من خلال تطوير اقتصادها، بزيادة نفقاتها والتوسع فيها على كافة المجالات خاصة على الإستثمار، الذي أصبح من الموضوعات الهامة في الظروف الراهنة ولهذا وجب إعادة النظر في سياستها الاستثمارية ومدى ملائمتها للتطورات، ونظرا لكل التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي فان الجزائر ورغم المشاكل التمويلية التي تعاني منها فهي تطمح إلى مواكبة تلك التطورات خاصة بالنسبة إلى العمليات الاستثمارية ، ومن اجل دخول أفرادها في سوق الاستثمار سوف تعمل بلادنا جاهدة على توفير ميكانيزمات وسياسات تسهل من عملية التمويل وذلك عن طريق البحث عن مصادر وبدائل تساهم في تمويل مشاريعها وفق للمتطلبات الاقتصادية.

أولا:الإشكالية

من خلال ما سبق يمكن تحديد الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الإنفاق العام في تحريك عجلة الاستثمار في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1880-2017)؟

ثانيا:التساؤلات الجزئية

ينبثق من ضمن الإشكال المحوري جملة من الأسئلة الفرعية سيتم الإجابة عنها عبر مراحل هذه الدراسة وهي كمايلي :

- ما مدى أهمية النفقات العامة وما هي أهم محدداتها في الجزائر؟
- ما مدى أهمية الاستثمار في الجزائر؟

– هل الإنفاق العام تأثير على الاستثمار في الجزائر؟

ثالثا:فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسة للبحث والأسئلة الفرعية السابقة الذكر تم إختبار الفرضيات التالية:

– الإنفاق العام عنصر هام في السياسة المالية لذا تقوم الدولة بالإنفاق حسب الموارد المالية المتوفرة لديها وليست على أساس المتطلبات التي يحتاجها المجتمع.

– الاستثمار عنصر فعال في تطور اقتصاد الجزائر، ولهذا انتهجت الجزائر سياسة استثمارية.

– هناك تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي على الاستثمار في الجزائر لكن يظهر هذا بعد فترة من الزمن.

رابعا:أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار الموضوع إلى عدة أسباب، أهمها:

– أهمية تدخل الدولة في جذب الاستثمارات وهذا لتحريك عجلة التنمية في الجزائر.

– موضوع الإستثمار من مواضيع الساعة بالنسبة للجزائر التي تعيش تحولات اقتصادية وتوجهها نحو إقتصاد السوق.

–الإنفاق العام وسيلة مهمة في تجسيد تدخل الدولة اقتصاديا.

– محاولة تشخيص مدى أثر الإنفاق العام على الإستثمار في الجزائر.

–الموضوع المدروس يتماشى ويتناسب مع التخصص المدروس ألا وهو الإقتصاد الكمي.

خامسا: أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية، والتأكد من الفرضيات المقدمة ولهذا الموضوع عدة أهداف نذكر منها:

–إبراز الإطار النظري للإنفاق العام والإستثمار عموما.

–التعرف على واقع الاستثمار في الجزائر.

– كيفية تأثير الإنفاق العام على الإستثمار في الجزائر.

سادسا:أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في الاعتبارات التالية:

–أهمية النفقات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والمكانية التي تشغلها في الاقتصاد الجزائري.

-توفير موارد مالية ضخمة في الفترة الأخيرة والناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، وهنا ما يتيح للدولة المزيد من الإنفاق.

- معرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والإستثمار في الجزائر.

-توضيح مدى تأثير الإنفاق العام على الإستثمار في الجزائر خلال الفترة(1980-2017).

سابعا: مناهج الدراسة

من اجل معالجة هذا الموضوع والإجابة على الأسئلة الفرعية سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والقياسي، ويمكن إبرازها كما يلي:

المنهج الوصفي: وهذا لإيضاح وإبراز الجوانب النظرية المتعلقة بالإنفاق العام والإستثمار.

المنهج التحليلي والقياسي: ويظهر هذا الأخير في الجانب التطبيقي لدراسة وتحليل الإنفاق العام عبر سنوات الدراسة وكذالك تأثيرها على الإستثمار في الجزائر باستخدام برنامج(**Eviews)**

ثامنا:حدود الدراسة

تتمثل فيما يلي:

- الحدود الجغرافية: وهو الإطار المكاني الذي أجريت فيه الدراسة، المتمثل في دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1980-2017).

- الحدود الموضوعية: وهو المجال الموضوعي الذي نحن بصدد دراسته ألا وهو اثر الإنفاق العام على الاستثمار في الجزائر خلال الفترة(1980-2017).

- الحدود الزمنية: يمثل المدة الزمنية الذي انحصرت فيها دراستها وهي الفترة الممتدة من(1980-2017).

تاسعا:صعوبات الدراسة

من خلال التطرق لهذا الموضوع أثر الإنفاق العام على الإستثمار في الجزائر، لم نجد أي صعوبة في الجانب النظري خاصة وأن موضوعي الإنفاق والإستثمار محل اهتمام العديد من الباحثين، بدأت تظهر صعوبة هذا الموضوع في الجانب التطبيقي، من بينها

- صعوبات في جمع البيانات.
- تضارب الأساليب المستخدمة في التقدير.
- صعوبة التحليل الاقتصادي للنتائج خاصة في حالة الجزائر.

عاشرا: هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة، تم تناول الموضوع في فصلين، سبقتهم مقدمة، لتنتهي الدراسة بخاتمة

تناول الفصل الأول أدبيات نظرية الإنفاق العام و الإستثمار في الجزائر، حيث التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي والنظري للإنفاق العام، أما في المبحث الثاني تم التطرق إلى مفاهيم حول الاستثمار وعلاقته بالإنفاق، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي عنيت بموضوعي الإنفاق العام والاستثمار في الجزائر.

بينما تناول الفصل الثاني دراسة تطبيقية لتحليل وقياس أثر الإنفاق العام على الاستثمار في الجزائر باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي من سنة 1980-2017 حيث قمنا في بداية الفصل بالتعريف بالطريقة والأدوات المستخدمة الدراسة ثم عرض النتائج المتوصل إليها، كما حاولنا إثبات صحة أو نفي الفرضيات وتقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول :

الإطار النظري للدراسة

مقدمة الفصل الأول

يعتبر الانفاق العام ادات تستخدمها الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي في مختلف المجالات، ويكتسي الانفاق العام أهمية كبيرة لأنه يحرك عجلة الاقتصاد، خاصة عندما نتكلم عن الانفاق العام الموجه للاستثمار ودعمه، وهذا ما تسعى إليه جميع الدول بما فيها الجزائر لان الاستثمار هو الذي يحقق التنمية المستدامة.

والهدف من هذا الفصل هو اضهار مختلف الوسائل المتعلقة بالإنفاق العام والاستثمار، من خلال التطرق إلى أسس ومفاهيم عامة حول سياسة الانفاق العام والاستثمار وذلك في المبحث الأول والثاني أما المبحث الثالث تم التطرق إلى مختلف الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال سواء كانت محلية، عربية وأجنبية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإنفاق العام

تعتمد الدولة وهي بصدد القيام بنفقاتها العامة على استخدام مبالغ من النقود لتحقيق أغراض النفع العام، سواء كان ذلك لإنتاج السلع والخدمات أو من خلال توزيع دخول تحويلية داخلية أو خارجية لتحقيق أهداف اجتماعية أو إقتصادية لمساعدة الأسر محدودة الدخل، بقصد تصحيح ما يقع من اختلال في توزيع الدخل، أو من خلال الإعانات التي تقوم بصورة مباشرة للأفراد أو بعض وحدات الاقتصاد الخاص.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام

لتسليط الضوء على مفهوم النفقات العامة كمدخل لتحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة، سيتم في هذا المطلب إيعاز أهم التعاريف المقدمة للإنفاق العام وكذا أهم خصائص هذا الأخير.

الفرع الأول: تعريف الإنفاق العام

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالنفقات العامة، من بينها:

–النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد منظماتها بهدف إشباع حاجة عامة. [1]

–مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر من الدولة أو أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة. [2]

–النفقات العامة هي مبالغ من المال تخرج من خزينة الدولة سدادا للحاجة العامة، فالحكومة تعمل جاهدة بخدمات عامة مختلفة الغرض، منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة، ويستلزم أداء هذه الخدمات إنفاقا من جانب الحكومة،[3] حيث تمثل هذه النفقات مجموع الاستخدامات في ميزانية الدولة [4].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج التعريف الشامل للنفقة العامة، فالنفقة العامة عبارة عن مبلغ نقدي تقوم إحدى الهيئات الإدارية بصرفه لغرض سداد إحدى الحاجات العامة.

الفرع الثاني: خصائص النفقة العامة

من التعاريف السابقة يمكننا استنتاج ثلاث خصائص أساسية للنفقة العامة وهي:

[1] حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، **مبادئ المالية العامة**، دون دار نشر، بيروت لبنان، 2004، ص 246.
[2] خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامة، **أسس المالية العامة**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 53.
[3] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دون سنة نشر، ص 41.
[4] Dwight H .Perkins, Steven Radelet et David L, Lindauer ,économie du dé veloppement ,3eedition de Boeck, Belgique, 2008.p496.

أولا: النفقة العامة مبلغ نقدي

إن العنصر الأساسي لنفقة العامة هو استخدام مبلغ من النقود الذي يمثل ثمن احتياجات الدولة من السلع وخدمات أساسية لتأمين سير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي هي بحاجة إليها لتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تتولى أمرها، ومنح الإعانات على اختلاف أنواعها.[1]

ثانيا؛ صدور النفقة العامة من الدولة أو إحدى هيئاتها العامة:

لكي تكون النفقة عامة يجب أن تنفقها الدولة أو إحدى هيئاتها العامة، فإذا قام شخص ببناء مدرسة أو مسجد لغرض تحقيق نفع عام فإن هذا الإنفاق يعد إنفاقا خاصا، ولا يعد من قبل الإنفاق العام، ويعد من قبيل الإنفاق العام ما تنفقه الدولة من خدمات عامة مثل الدفاع الأمن والقضاء والتعليم وبناء المشاريع الاقتصادية ذات الصفة التجارية.[2]

ثالثا؛هدف النفقة العامة لإشباع حاجة عامة

تعتبر النفقة العامة مبلغ من النقود يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة، ويعرف الإنفاق العام بأنه أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع حاجات المجتمع العامة وتحقيق أهدافه، وعلى الرغم من أن الإنفاق الحكومي يمكن الحكومة من تسيير أجهزتها وإداراتها، إلا أن حجم الإنفاق يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.[3]

المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق العام

لا يوجد تقسيم وحد تتبعه جميع الدول للنفقات العامة، فكل دولة تتبع التقسيم الذي يلائم ظروفها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وقد أجمع معظم علماء المالية العامة على تقسيم النفقات العامة حسب الهدف المرجو منها.

الفرع الأول: التقسيم العلمي(النظري) للنفقات العامة

يندرج تحت هذا التقسيم أكثر من نوع للنفقات العامة:

أولا: تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها

تقسم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية، وهي موضحة كما يلي:[4]

[1] شيبي عبد الرحيم، سمير بطاهر، **فعالية السياسة المالية بالجزائر، مقارنة تحليلية وقياسية**، مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية، العدد الأول، يناير 2010، ص 40.

[2] سعد علي العبيدي، **الاقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص 57.

[3] شيبي عبد الرحيم، سمير طاهر، **مرجع سابق**، ص 40.

[4] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة، منشورات المحلي الحقوقية**، بيروت، لبنان، 2009، ص 44.

1- **النفقات العادية:** وهي النفقات التي تتكرر بصورة دورية ومنظمة في ميزانية الدولة (أي كل سنة مالية) ومن أمثلتها مرتبات الموظفين وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العمومية ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها، ويقصد بالتكرار ليس تكرار كميتها أو حجمها بل تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من ميزانية لأخرى.

2- **النفقات غير العادية:** وهذه النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية في ميزانية الدولة، ولكن الحاجة تدعو إليها، ومثالها نفقات مكافحة مرض طارئ أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية، أو حروب...الخ.

ثانيا: تقسيم النفقات العامة حسب المعيار الاقتصادي

يتم تقسيم الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية إلى:[1]

1- **النفقات الحقيقة:** وهي نفقات تؤثر بصفة مباشرة على الإنتاج القومي، وتمكن الدولة من الحصول على سلع وخدمات، فهي إذن نفقات منتجة، وينتج في نطاقها أجور الموظفين، نفقات التعليم والصحة، نفقات الإستثمار ...الخ.

2- **نفقات تحويلية:** لا تؤثر مباشرة على الإنتاج القومي، وإنما تستهدف إعادة توزيع الدخل الوطني وهي ثلاثة أنواع:

- **نفقات تحويلية اجتماعية:** وهي النفقات التي يراد منها نقل القدرة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء.
- **نفقات تحويلية اقتصادية:** تهدف إلى تحقيق توازن اقتصادي ومن أمثلتها إعانات الاستثمار والامتيازات الضريبية.
- **نفقات تحويلية مالية:** وهي النفقات التي تمثل فوائد الدين العام واستهلاكه، وتتجلى أهمية هذا التقسيم في تمكين السلطة العامة من وضع خطتها الإقتصادية والاجتماعية بما يسمح لها من توجيه الإنفاق العام في القنوات الإنتاجية من جهة، وفي المجالات الاجتماعية من جهة أخرى.

ثالثا: تقسيم النفقات العامة من حيث شموليتها

وتنقسم إلي:[1]

[1] أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)**، دار هومة للنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2010، ص 40-41.

1- **نفقات محلية:** هي تلك النفقات التي تخصص لخدمة سكان إقليم، أو منطقة معينة داخل حدود الدولة، وذلك حسب التقسيم الإداري للدولة ويتحمل أعباء هذه النفقة بالدرجة الأولى الموازنة المحلية للإقليم أو المنطقة أو البلدية، حيث ترد هذه النفقات في موازنتهم.

2- **نفقات قومية:** وهي تلك النفقات التي تخدم جميع مرافق الدولة وجميع مواطنيها، ويتولى عملية الإنفاق وزارات ومؤسسات وهيئات الدولة.

رابعا: تقسيم النفقات العامة من حيث الهدف منها

استنادا إلى هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة العامة إلى ثلاثة أنواع:[2]

1- **النفقة الإدارية:** ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتتمثل هذه النفقات في نفقات الدفاع، والأمن والعدالة والجهاز السياسي...وغيرها، وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم.

2- **النفقة الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة المتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وهذا عن طريق توفير أساسات إمكانية التعلم، والصحة لهم، أو مساعدة الفئات التي توجد في ظروف صعبة، (إعانات الفئات المحرومة محدودة الدخل، منح البطالين).

3- **النفقة الاقتصادية:**تتضمن النفقات التي تقوم الحكومة بإنفاقها تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وأيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال زيادة عدد متاح من استثمارات البنية الأساسية، وزيادة الاستثمارات في القطاع العام.[3]

الفرع الثاني: التقسيم العملي (الوضعي) للنفقات العامة

يتم تقسيم الإنفاق العام حسب المعيار الوضعي إلى:

أولا: المعيار الإداري

يقوم هذا التقسيم على التمييز إما على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق، وإما على أساس الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة، إضافة إلى ذلك هذا التقسيم يمنح للمطلع على الميزانية العامة للدولة معرفة

---

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر، عمان، 2009، ص 122.

[2] السيد عبد المولى: **المالية العامة، دراسة الاقتصاد العام**، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، 1978، ص 85

[2] سعد عبد العزيز عثمان: **المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)**، الجدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 469

اتجاهات السياسة الحكومية عن طريق دراسة حجم النفقات المخصصة لكل مصلحة من مصالح الدولة وإجراء المقارنات المناسبة في هذا المجال.[1]

ثانيا: التقسيم الوظيفي

ويتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي يتم الإنفاق عليها ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الإنتاجية لتقارنه مع مصاريف إنتاجية القطاع الخاص، وبعد ذلك يتم تخصيص اعتمادات الإنفاق العام وفقا للتكلفة.[2]

ثالثا: التقسيم النوعي

وفقا لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات المدرجة بالموازنة العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي تخصص لها الإنفاق العام، فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعيا إلى أربع مجموعات إنفاقية وهي:[3]

- نفقات مقابل خدمة العمل وتتمثل في الأجور والمرتبات.
- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها مصاريف جارية.
- نفقات مقابل مشتريات خدمية.
- نفقات مقابل أصول رأسمالية ويطلق عليها النفقات الرأسمالية.

من خلال ما تقدم حول تقسيمات الإنفاق العام سوف نقوم بتوضيحها في الشكل التالي:

[1] فوزي فرحات، **المالية العامة (الاقتصاد المالي)**، منشورات المحلي، لبنان، 2011، ص 272.
[2] طارق الحاج، **المالية العامة**، مرجع سابق، ص 126
[3] محمد خصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان، 2015، ص 88.

الشكل رقم (01): تقسيمات الإنفاق العام

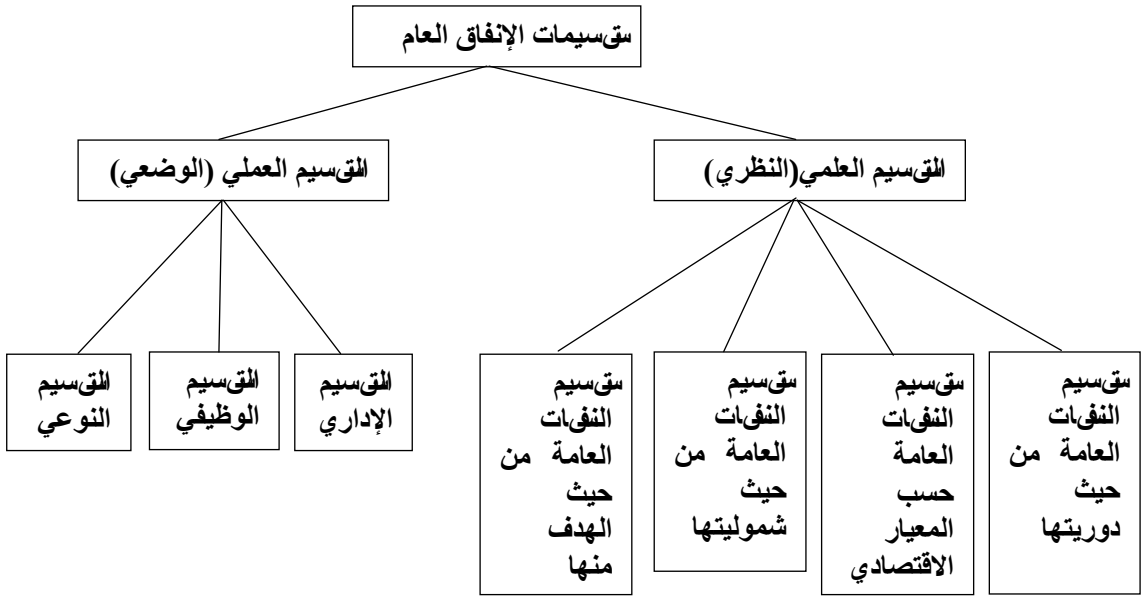

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثالث: ترشيد الإنفاق العام

لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

أولا: تحديد حجم أمثل للنفقات العامة

ليست من المصلحة أن تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود، وإنما المصلحة أن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه، وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات العامة) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين.

ثانيا: إعداد دراسات الجدوى للمشروعات

تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع العناصر التالية؛ التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها وآثاره على الإدخار وإعادة توزيع الدخل.

ثالث: الترخيص المسبق من السلطة التشريعية

تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق مبلغ من الأموال العامة أو الإرتباط بإنفاقه يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يتضمن تحقيق المصلحة العامة.

[1] مجدي محمد شهاب، **الاقتصاد الجامعي**، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص ص 73-74.

رابعا: تجنب الإسراف والتبذير

هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية من بينها:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة؛
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي؛
- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولية عن الماء والغاز والكهرباء والطرقات؛
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال.

المطلب الرابع: العوامل المحددة للإنفاق العام

إن عملية الإنفاق العام مبنية على أسس واضحة لتحقيق أهداف مرسومة، لابد أن تكون خاضعة لضوابط ومحددات وجب احترامها، وسيتم التفصيل فيها في هذا المطلب.

الفرع الأول: ضوابط الإنفاق العام

لكي يحقق الإنفاق العام آثاره المنشودة في إشباع الحاجات العامة بمعنى الوصول إلى الإنفاق العام الرشيد أو الحجم الأمثل اقتصاديا للإنفاق العام فيجب أن يتحقق على الأقل شرطين أساسيين، الأول تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة، والثاني أن يتم ذلك عن طريق أكبر قدر من الاقتصاد في المنفعة، وهي ما تسمى بضوابط الإنفاق العام وهي كما يلي:

أولا: ضابط المنفعة

يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما تحقيق أكبر منفعة ممكنة، وتعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي ومحل اتفاق بين الكتاب سواء التقليديين أو الحديثين،[1] لكن تطبيق هذا المبدأ تحيط به العديد من الصعوبات العملية، إذ يتعذر على متخذي القرار استكشاف جميع تقديرات الأفراد للمنافع العامة، وذلك لبيان حجم الإنفاق وكيفية توزيعه، وذلك فإن هذا المبدأ يتجاهل طبيعة الظاهرة المالية باعتبار أن مركز النشاط هو الدولة وليس النقود، ولهذا المأخذ ذهب آخرون للمناداة بمبدأ آخر، وهو أن الإنفاق الأمثل يتحقق بتساوي المنفعة الحدية الاجتماعية في كل وجه من أوجه الإنفاق مع التكلفة الحدية الاجتماعية.[2]

[1] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص 51

[2] محمد طاقة، هدى عزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 34.

ثانيا: ضابط الاقتصاد

يعني هذا الضابط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات،لذا يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة، أضف إلى ذلك أن الإسراف والتبذير من جانب الإدارة المالية يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها، وتبرز محاولات المكلفين والمسؤولين في التهرب من أداء الضريبة.[1]

ثالثا: ضابط الترخيص

تعني النفقة العامة تصرف عن طريق هيئة عامة بأموال عامة، لذلك يجب أن تخضع لترخيص مسبق من السلطة المختصة، أي السلطة التشريعية التي لها فقط الحق في منح هذا الترخيص، ويكون ذلك بقانون خاص واجب التنفيذ ولا يجوز الخروج عنه إلا باستثناء قانوني.

إن وجود هذه القاعدة والتقيد بها يعد وسيلة فعالة للمحافظة على الأموال العامة من الإسراف والتبذير، وهذه القاعدة من أبرز نقاط الاختلاف بين النفقة العامة والنفقة الخاصة.[2]

الفرع الثاني: حدود الإنفاق العام

هناك عوامل ترسم حدود وحجم النفقات العامة وهي:

أولا: في ظل المذهبية الفردية

ففي ظل هذه المذهبية المستمدة من الفكر التقليدي، فإن دور الدولة يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية (الدولة الحارسة)، وبالتالي فإن حجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة إلى الدخل القومي.

ثانيا: في ظل المذهبية التدخلية

في ظل النظام الرأسمالي، أي الدولة المتدخلة والموجهة للاقتصاد القومي تطور دور النفقات العامة وأصبح أكثر أهمية من ذي قبل، حيث يترتب على ذلك زيادة في حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في أنشطة الدولة.[3]

ثالثا: في ظل المذهبية الجماعية

تقوم الدولة بمختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث عند تولي الدولة عمليات الإنتاج والتوزيع كلها أو معظمها يصبح ذلك استخدام جل أوجه النفقات الاقتصادية زيادة إلى النفقات الاجتماعية التي تسعى الدولة من خلالها إلى إشباع الحاجات الأساسية لكافة المواطنين بأسعار تقل بكثير عن تكلفتها

[1] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص 52.

[2] محمد جمال، علي هلال، **المحاسبة الحكومية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 60.

[3] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص 59.

الحقيقية، حيث توجد علاقة إيجابية بين النفقات العامة وبين حجم النشاط الاقتصادي، وتنفق الدولة بالكم الذي يمكنها من تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال إحداث التوازن بين الإنتاج والطلب الكلي.[1]

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 86.

المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار وعلاقته بالإنفاق العام

تسعى الدولة من خلال توجيه الموارد المناسبة إلى تحقيق المنفعة وتنمية الاقتصاد عن طريق الإستثمار، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الإستثمار، أهميته كمتغير اقتصادي، أهم أنواعه ومحدداته.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار ومحدداته

أهتم الباحثين الاقتصاديين بالاستثمار، فاختلفوا في إعطاء أو تحديد معنى دقيق ومتكامل لمفهوم الإستثمار، وحصر أهدافه نظرا لتعدد مجالات الإستثمار.

الفرع الأول: تعريف الإستثمار

أولا: التعريف الاقتصادي للإستثمار

يعرف الإستثمار اقتصاديا على أنه "تكوين لرأس المال الثابت وإحداث تراكم في المؤسسة وزيادة أصولها وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة إنتاجها على مدى فترات مختلفة".[1]

ويعرف كذلك على أنه: "تدفقات مرتبطة بمخزون رأس المال الذي يصف التغيير في مدة محددة، إذ يعتبر الإستثمار الصافي التغيير الحاصل بمخزون رأس المال عند طرح الاهتلاك منه".[2]

الإستثمار الصافي = إجمالي الإستثمار – تخصيصات الاهتلاك

ثانيا: التعريف المالي للإستثمار

يعرف الإستثمار من الناحية المالية على أنه "توظيف المال في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وسندات وودائع".[3]

كما يعرف كذلك بأنه "كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر بغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت، ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الدولية".[4]

ثالثا: التعريف المحاسبي للإستثمار

يعرف الإستثمار من الناحية المحاسبية على أنه "تلك الوسائل المادية والقيم الغير المادية ذات المبالغ الضخمة التي اشترتها أو أنشأتها ليس من أجل بيعها، بل لاستخدامها في نشاطها لمدة طويلة."[1]

---

[1] Pierre CONSO : **la gestion financière de l'entreprise**, Dunod tome 2, paris, 1974, p368

[2] Greffer: **encyclopedie economique**, France, ed economise, 1990, P914

[3] مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، 1985، ص 716.

[4] Bonghba Abdallah : **analysé et évaluation de projet**, éd Berti, 1998, p07

كما يعرف كذلك على أنه "توظيف دائم للأموال في أشكال مختلفة على أمل الحصول على وضعية اقتصادية أحسن للمؤسسة".[2]

الفرع الثاني: أهداف الإستثمار

يمكن ذكر أهم أهداف الإستثمار، إما الإستثمار العام الذي تقوم به الحكومة، أو الإستثمار الخاص الذي يقوم به الأفراد، حيث تتمثل بعض أهداف الإستثمار العام فيما يلي:[3]

- تقديم خدمة معينة للجمهور.
- تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية.
- مكافحة البطالة.
- مكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات.

أما أهداف الإستثمار الخاص فهي:[4]

- **المحافظة على رأس المال المشترك:** كل مستثمر يهتم بالحفاظ على رأس ماله بالدرجة الأولى، ولهذا فإنه يحاول أن يوجه استثماراته وفقا لذلك، ويفضل المشروع الذي يعيد له رأس ماله بسرعة.
- **تحقيق أقصى عائد ممكن:** لا شك أن المشروع الذي يحقق للمستثمر أكبر قدر ممكن من الأرباح هو المشروع المفضل له.
- **تعظيم القيمة السوقية للأسهم:** ويقصد بهذا الهدف أن يزداد الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم العادية وقيمتها في السوق عند البيع.

الفرع الثالث: أهمية الإستثمار

يعتبر الإستثمار هام جدا في أي إقتصاد وطني وله صلة وثيقة بمتغيرات إقتصادية كلية عديدة مثل؛ الدخل، الإدخار، مستوى التوظيف، الإنفاق والإستثمار، ويعتبر الإستثمار مهم في النشاط الاقتصادي لعدة أسباب:[5]

- يعتبر واحد من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية وأحد العوامل الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] بوتين محمد، **المحاسبة العامة للمؤسسات دراسة موضعية بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة طبقا للمخطط المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 07.

[2] Margerin J, ausset G : **investissement et financement**, France, Ed organisation,1993, p12

[3] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، (د.ط)، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 12.

[4] نفس المرجع، ص 12

[5] حسن عمر: **الاستثمار والعولمة**، ط1، دار الكتاب الحديث، (د.ت)، ص 49.

- يعتبر واحد من المكونات الرئيسية من مكونات الطلب الكلي أو الإنفاق القومي.
- يعتبر الإنفاق الاستثماري من الأنواع الأخرى للإنفاق بأنه شديد التقلب نظرا لكون التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الرأسمالية تكون أسرع بكثير من التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الاستهلاكية والخدمات.
- مساهمة الإستثمار في إحداث تطور تكنولوجي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج.
- مساهمة الإستثمار في إمتصاص البطالة من خلال استخدام العديد من اليد العاملة.
- مساهمة الإستثمار في تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع، من حيث توفير سلع أساسية وكمالية والتخلص من التبعية الاقتصادية.
- يساهم الإستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة وذلك من خلال إنجاز المشروعات التي تحقق هذه السياسة.

الفرع الرابع: أنواع الاستثمار

يعتبر الإستثمار من بين العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المؤسسات، وكذا الإقتصاد العام لأي مؤسسة أو بلد ما، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل جديدة ومواكبة العصر، حيث توجد أنواع عديدة ومختلفة من الاستثمارات تختلف باختلاف النظرة إليها، وتتمثل اهم هذه التصنيفات فيما يلي:[1]

أولا: تصنيف الاستثمارات وفقا لآجالها

1- **استثمارات قصيرة الأجل:** تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات قصيرة لا تزيد عن سنة.

2 - استثمارات طويلة الأجل: تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات، فقد تصل إلى خمسة عشر سنة أو أكثر.

ثانيا: تصنيف الاستثمار وفقا للعائد الناتج من هذه الاستثمارات

1 - استثمارات ذات عائد ثابت: وهي التي يكون لها دخل ثابت.

2- **استثمارات ذات عائد متقلب:** هنا يكون العائد متغيرا من فترة إلى أخرى أو من مشروع لآخر.

ثالثا: تصنيف الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي للمستثمرين

1- استثمارات المنشآت التجارية: أي المتاجرة بالسلع والخدمات.

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **مرجع سابق**، ص 23.

2- استثمارات المنشآت الزراعية: أي الإستثمار في المنشآت التي يعتمد نشاطها الأساسي، إما على الزراعة وتعرف بارتفاع مخاطرها وانخفاض معدل العائد المتولي منها.

3- استثمارات المنشآت الصناعية: أي المنشآت التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع استهلاك أو الاستغلال

4- استثمارات المنشآت الخدمية: تعتمد على تقديم الخدمات المختلفة للجمهور، وهي ذات فضل كبير في تأمين الخدمات الضرورية لعمل المنشآت الأخرى في القطاعات المختلفة.

5- استثمارات المهن الحرة: كالحلاقين والتجاريين والحدادين...الخ

6- الاستثمارات العقارية: تقوم على أساس امتلاك العقارات وبيعها أو تأجيرها.

رابعا؛ تصنيف الاستثمارات وفقا لطبيعتها؛ هناك نوعين في هذا التصنيف هما:

1- **استثمارات حقيقية أو عينية أو اقتصادية:** وهي عبارة عن أصل حقيقي كعقار أو سلع، وتعتبر الأصول الحقيقية لها قيمة في الاقتصاد لأنها كيان مادي ملموس وتعود بالفائدة على أصحابها وهي فرصة لتحوط من تقلبات الأسعار وخاصة التضخم. [1]

2- **استثمارات غير حقيقية أو مالية:** وهي توظيف أصل من الأصول المالية، مثل الأسهم والسندات والقبولات البنكية وشهادات الإيداع...الخ، حيث ليس لها كيان مادي ملموس لذلك فهي تحتاج إلى مصاريف نقل أو تخزين أو صيانة، وتتصف بدرجة عالية من المخاطر بسبب تذبذب أسعارها.[2]

خامسا؛ تصنيف الاستثمارات وفقا لمن يقوم بها:[3]

1- استثمار شخص أو فرد: يقوم بها شخص واحد يتولى إدارة شؤون هذا الاستثمار ليس بواسع الانتشار، لأنه من الصعب على شخص بمفرده أن يحيط بجوانب النشاط كافة.

2- **استثمار مؤسسي:** هو الاستثمار الذي تقوم به مؤسسة أو هيئة أو شركة وهو الأكثر رواجا وانتشارا بل وتطورا.

سادسا؛ تصنيف الاستثمار وفقا للجنسية:[4]

1- استثمار محلي أو وطني: تكون جنسية المستثمرين فيه وطنية سواء كانوا أفراد أو مؤسسات.

---

[1] حسن عمر، مرجع سابق، ص 48.

[2] حيدر حردان طاهر، **مبادئ الاستثمار**، ط1، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع والطباعة، 1997، ص 15.

[3] مروان شموط، كنجو عبدو كنجو: مرجع سابق، ص 24.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2- استثمار أجنبي: تقوم به الشركات والهيئات الأجنبية.

سابعا: تصنيف الاستثمار وفقا لشكل الملكية؛ وتصنف إلى ثلاثة أشكال[1]

1_استثمار عام: وهي استثمارات تابعة للحكومة وتهدف إلى تلبية حاجات المواطنين.

2_استثمارات خاصة: وهي استثمارات الأشخاص وتهدف إلى تحقيق الربح بالدرجة الأولى.

3_استثمارات مشتركة: وتجمع بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

وفي الأخير نشير إلى نوع آخر من الاستثمار يحظى بأهمية كبيرة في الآونة الأخيرة هو الاستثمار البشري، إذ أن الموارد الاقتصادية لا تستطيع لوحدها دفع التنمية وإنما لابد من موارد أخرى بشرية قادرة على توجيه الموارد الاقتصادية واستغلالها على أفضل وجه من اجل خدمة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ونقصد بالاستثمار البشري النفقات التي ترفع نوع العمل خاصة التعليم، وأكدت التجارب التاريخية للتنمية في العالم على أن التنمية لم تكن ممكنة لولا وجود فكرية بشرية تثق في قدرة الإنسان في حقه في التفكير المستقل بالعقلانية وبالصلة بين الإنسان والطبيعة.[2]

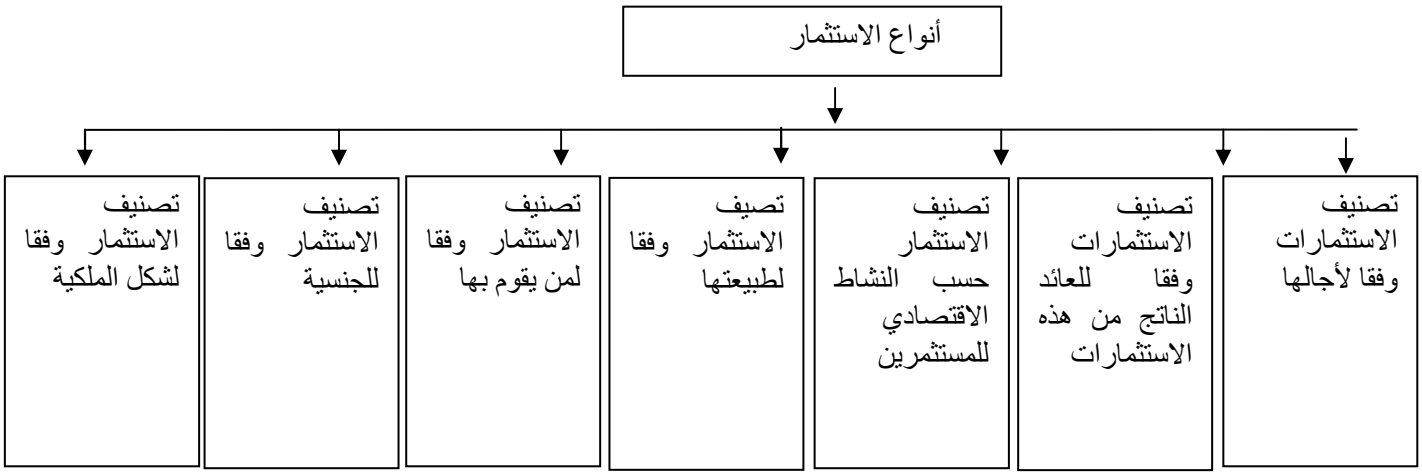

الفرع الخامس: محددات الاستثمار

يعد الاستثمار من أهم مقومات النمو الاقتصادي بالنسبة للدول، لذا تسعى كل دولة من أجل النماء الاستثماري وزيادته، ومن هنا سيتم التطرق إلى العوامل المحددة للاستثمار.

أولا: سعر الفائدة

المقصود بسعر الفائدة تكلفة رأس المال المستثمر، فالعلاقة بينهما وبين حجم الأموال المستثمرة علاقة عكسية، فزيادة سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار، أما عند نقصان سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض، وبالتالي ارتفاع حجم الاستثمار نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض، فالعلاقة الإنتاجية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة

[1] حيدر حردان طاهر: مرجع سابق، ص 17.

[2] بشير أبو عمران، **نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية باستعمال أشعة الانحدار الذاتي**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2005، ص 10.

طردية لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخيل، وبالتالي التشجيع على الاستثمار، ومنه زيادة الأموال المستثمرة، أما عند انخفاض الإنتاجية الحدية فذلك يعني انخفاض المداخيل المتوقعة من ذلك الاستثمار، ومنه انخفاض الأموال المستثمرة.[1]

ثانيا: التوقع

حتى يساهم الاستثمار في إنتاج المنتجات لابد أن يستغرق بعض الوقت، حيث لا يرى رجل الأعمال الذي يوسع الطاقة الإنتاجية لمنشأته ثمار استثماره مباشرة، بل يتوزع ذلك على عدة سنوات،أي أن القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر هو تصرف يتم بناؤه عن الثقة في المستقبل، من هنا فلو انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في التوقعات، فإنه يمكن أن يتعرض إلى الخسائر الجسيمة.

ثالثا: مستوى الأرباح

تدل الدلائل على أن خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع أسعار الفائدة، مما يعني أن ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية يكون تبعا لارتفاع الدخل القومي، وبالعكس عندما يكون الدخل القومي منخفض يكون الطلب على السلع الاستهلاكية منخفض، فيعزف رجال المال عن الاستثمار.

رابعا: معدل التغيير في الدخل

لا يتأثر الاستثمار في مستوى الدخل القومي قدر ما يتأثر بمعدل التغيير في الدخل القومي، ويفسر ذلك بأن ارتفاع مستوى الدخل القومي يرافقه زيادة في إنتاج السلع لتغطية الزيادة في الطلب، حيث تتطلب الزيادة في السلع الاستهلاكية زيادة الطاقة الإنتاجية التي تعبر عن زيادة في الاستثمار، وفي حالة انخفاض الدخل القومي يحدث العكس.[2]

خامسا: العائد والمخاطرة في الاستثمار

يصعب على المستثمر أن يحدد العائد المتوقع من الاستثمار، وإن كان يستطيع أن يضع إطارا للتوزيع الاحتمالي لهذا العائد.[3]

حيث يعتبر العائد صافي الربح بعد الضرائب بالمفهوم المحاسبي، أو "صافي التدفق بعد الضرائب قبل الاستهلاك بمفهوم التدفقات النقدية".[1]

---

[1]Djuatio.E, **management des projets technique d'évaluation**, **analyse choix et planification**, harmattan imoval, paris, France, 2004, P 18.

[2]حسن عمر، مرجع سابق، ص 49.

[3]منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار**، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1996، ص 237.

أما المخاطر الاستثمارية فهي عدم انتظام العوائد ويشكل تذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر عنصر المخاطر، وهذا راجع إلى عدم التأكد من التنبؤات المستقبلية[2]، ومنه يهدف المستثمر الرشيد إلى تحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى مقبول من درجة المخاطر لديه. والمخاطر نوعان؛ هما المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية[3]

1_المخاطر النظامية:

وهي المخاطر التي تنشأ عن البيئة والمحيط وتتعلق بالنظام المالي العام، وليس للمشروع بحد ذاته دور رئيسي فيها، لذلك تجدها تؤثر على المستثمرين كافة دون استثناء.

2_المخاطر غير النظامية:

وهي تلك المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار لا من طبيعة النظام المالي العام، لذلك تكون خاصة بالمشروع وتأتي كنتيجة لبعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر على مشروع معين أو مشروع محدد دونما غيره.

ويمكن تصنيف المخاطر غير النظامية كما يلي:[4]

- **مخاطر العمل:**تنتج عن الاستثمار في أدوات عائدة إلى مجال عمل معين، قد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار.
- **مخاطر السوق:** عندما يحدث تغير في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها وضمانات العائد نتيجة تقلب أوضاع السوق.
- **مخاطر السعر:** تنتج عند الاستثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك أو نتج عن خسارة فائدة متوقعة، وإذا ما تم الاستثمار لآجال قصيرة.
- **المخاطر المالية:** هي مخاطر ناجمة عن عدم القدرة على تسديد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار أو من عدم القدرة على تحويل الاستثمار إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.
- **المخاطر الاجتماعية أو التنظيمية:** وهي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية، التعليمات والقوانين والتي من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار.

---

[1] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، ط2، عمان، دار وائل للطبع والنشر، 2002، ص 22.

[2] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **مرجع سابق**، ص 217.

[3] أحمد زكريا صيام، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003، ص 28.

[4] حيدر حردان طاهر، **مبادئ الاستثمار**، ط1، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع والطباعة، 1997، ص 17.

المطلب الثاني: أدوات الاستثمار

تعرف أداة الاستثمار بأنها "الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل المبلغ الذي يستثمره وتعرف كذلك بوسائط الاستثمار"[1]

وسوف نتطرق إلى بعضها حسب أهميتها:

أولا: الأوراق المالية

وتعرف الأوراق المالية على أنها أدوات الاستثمار ذات الصيغة القانونية التي تضمن لحاملها حقوقا وامتيازا لتحقيق عوائد ومنافع في زمن معين تحت شروط معينة وهي إما حقوق ملكية أو حقوق دائمة، وتنقسم الأوراق المالية إلى نوعين رئيسين هما:[2]

1_حقوق الملكية (الأسهم): ونعني بها المشاركة في الملكية كالأسهم بنوعيها العادية والممتازة وهي عبارة عن حصص متساوية في ملكية مؤسسة أو شركة مساهمة مثبتة بصكوك قانونية يمكن بيعها أو شرائها، أي أن الشخص له نصيب في رأس مال الشركة.

2_حقوق دائمة (السندات):ويمثل هذا النوع من الأوراق المالية قروضا تقترضها المؤسسات الحكومية أو الخاصة وذلك من أجل تمويل نشاطها، والسند حق يتعهد من خلاله المقترض بدفع مبلغ معين أخذه مقابل إرجاعه بفوائد محددة النسبة وهناك سندات حكومية، سندات الخزينة، السندات الخاصة.

ثانيا: العقار

يمثل العقار المرتبة الثانية بعد الأوراق المالية في علم الاستثمار، ويتم الاستثمار فيها بشكلين؛ مباشر وهو حيازة عقار حقيقي (مباني أو أراضي)، وغير مباشرة وهو عبارة عن سند عقاري صادر عن بنك عقاري، ويلقى العقار استثمرا كبيرا من المستثمرين المحليين أو الأجانب.[3]

ثالثا: السلع

تعد السلع أداة من أدوات الاستثمار وهناك دول أنشأت بورصات خاصة بذلك، مثل بورصة القطن في مصر، وبورصة الشاي في سيريلانك ويتم التعامل بين المستثمرين في سوق السلع عن طريق عقود تسمى بالعقود المستقبلية وهي عقود بين المنتج والسمسار فيتعهد المنتج بتسليم السلع في تاريخ معين وهذا بسعر متفق عليه مقابل عمولة معينة تحدد من المبلغ المتفق عليه.[4]

---

[1] زياد رمضان، **مرجع سابق**، ص 42.

[2] أحمد زكريا صيام، **مرجع سابق**، ص 26.

[3] زياد رمضان، **مرجع سابق**، ص 69.

[4] زياد رمضان، ص69.

رابعا: المشروعات الاقتصادية

وهي من بين أدوات الاستثمار الأكثر انتشارا في الآونة الأخيرة تتمثل في مشروعات صناعية أو تجارية أو زراعية، وتتصف بأنها أصول حقيقية ويساعد هذا الاستثمار على خلق قيمة مضافة للاقتصاد القومي.[1]

المطلب الثالث: واقع الاستثمار في الجزائر

نقدم في هذا المطلب نظرة تحليلية عن وضعية الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1985-2017) وبشكل خاص نركز على تطور حجم الاستثمارات في هذه الفترة حسب عدة نشاطات وقطاعات.

الفرع الأول: واقع الاستثمارات خلال فترة الثمانينات:

منذ سنة 1980مست سلسلة من الإصلاحات المؤسسات العمومية، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 30 مؤسسة جديدة، واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك في إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983كتتويج من النظام المالي والمصرفي، إن قيام تلك الإجراءات كانت ترمي في العموم إلى التخلي التدريجي عن مفاهيم العهد القديم والانفتاح التدريجي للأسواق الوطنية وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.[2]

وتميزت هذه المرحلة بوجود مخططين؛ الخماسي الأول والثاني (1980-1989) حيث يواجه هذين المخططين:

- حالة ضعف استقرار الأسعار خلال التوازن من العرض والطلب في المنتجات الاستهلاكية؛
- نقص استغلال الطاقات الإنتاجية الوطنية؛
- نزوح السكان من الريف إلى المدينة.

ابتداء من سنة 1986 انهارت أسعار البترول وارتفعت المديونية الخارجية ومعدلات البطالة، ولم يتحسن الوضع مع انهيار أسعار البترول، ونظرا لاعتماد الجزائر على الاقتصاد الريعي، مما جعل الاقتصاد الوطني يستجيب للصدمات الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط، حيث سجل انخفاض في معدل النمو بعد أن كان حوالي 4.9% من 1980 و1985 انخفض إلى 0.6% سنة 1986 ليصل إلى 2.7% سنة 1993.[3]

---

[1] زياد رمضان، ص 69.

[2] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر، جانفي 2005، ص 05.

[3] بن قوية المختار، **أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية تحليلية الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 77

الفرع الثاني: واقع الاستثمار في سنوات التسعينات

لقد شهدت هذه الفترة انطلاقة واسعة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي ألزم السلطات على إعطاء اهتمامات كبيرة لبعض المؤشرات التي همشت في السابق، ومن بينها الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعتبر قانون 90-10 الخاص بالقرض والنقد خطوة هامة في تطور سياسة التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كان حجم الاستثمارات الأجنبية خلال هذه الفترة قد سجل نسب ضعيفة على الرغم من محاولة الحكومة لنص قوانين تجذب الاستثمارات الأجنبية، ويعود سبب ذلك الوضع الأمني الغير مستقر الذي شهدته الجزائر خلال فترة التسعينات أو ما يسمى بالعشرية السوداء.[1]

الفرع الثالث: واقع الاستثمار خلال الفترة 2000-2017

عرفت بداية خروج الجزائر من الأزمة الأمنية التي عصفت بها خلال التسعينات، ومواصلة الإصلاحات واستكمال عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد شهدت الجزائر في هذه المرحلة إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، الذي تمحور أساسا حول دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، دعم البنى التحتية، التنمية المحلية، تنمية الموارد البشرية، وقد تم استكمال هذا المسعى ببرنامج دعم النمو الاقتصادي سنة 2005، والذي تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية.

من الناحية التشريعية تمت معالجة قوانين الاستثمار على عدة مراحل ومستويات وذلك بمراعاة الخصائص والتحولات الحاصلة في كل مرحلة وفي هذا الصدد نشير إلى قانون النقد والقرض سنة 1990، قانون ترقية الاستثمار سنة 1993، تعديل وتكملة القانون التجاري في 1993، قانون تطوير الاستثمار 2001، قانون الاستثمار بسنة 2006.[2]

الفرع الرابع: العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار المحلي في الجزائر

يتأثر الاستثمار المحلي في الجزائر بعدة عوامل اقتصادية تم تقديرها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يمثل الطلب على المنتجات التي يقام من أجلها الاستثمار، وهو مؤشر يقيس النشاط الكلي لمتابعة معدلات النمو الاقتصادي، أي أنه يمثل قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، حيث يرى غوردن (Gordon 1993) المدرسة الكينزية أنه هناك علاقة إيجابية مباشرة بين حصة الاستثمار في الناتج المحلي وبين معدل النمو في الناتج المحلي.

أما بالنسبة لهذه العوامل فهي:[3]

[1] زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة خيضر، فيفري 2005، ص 14.

[2] زغيب شهرزاد، **مرجع سابق**، ص 15.

[3] www.radio-algerie.eg.news.article02.

1_إصلاحات اقتصادية: وهي التغيرات التي طرأت على السياسة الاقتصادية في الجزائر، وهذه الإصلاحات المذكورة سابقا لها تأثير إيجابي على الاستثمار في الجزائر، ذلك لما فيه تشجيع وتنشيط الاستثمارات.

2_سعر الفائدة الحقيقي على الاقتراض: سعر الفائدة الحقيقي هو سعر فائدة القرض، ولسعر الفائدة تأثير على الاستثمار المحلي لسببين:

- ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يرفع التكلفة الحقيقة للائتمان؛
- ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يقلل من القيمة الحقيقية للأصول المستثمرة بجعلها قليلة بالمقارنة مع السعر السائد في السوق مما يقلل الدافع على الاستثمار.

3_عدد السكان: وهو من بين العوامل المهمة في الاستثمار، لأنه كلما كان حجم السوق المحلي كبير كان حجم الاستثمار جيدا، وبالنظر إلى عدد السكان في الجزائر يعد حجم السوق المحلي كبيرا (42.2 مليون نسمة في 01 جانفي 2018) مما يجعل الاستهلاك المحلي كبير ومحفز للاستقطاب، وهو ما يعني أن مؤشر السكان يرتبط بالإيجاب بالاستثمار المحلي.

4_عرض النقود (M2)**:** يتضمن النقل المتداول والودائع تحت الطلب بالدينار الجزائري على الجهاز المصرفي، وكذا ودائع المؤسسات المالية المصرفية تحت الطلب بالدينار الجزائري لدى البنك المركزي وفقا للنظرية الاقتصادية، يكون تأثير الكتلة النقدية إيجابيا على الاستثمار المحلي، حيث أن زيادة عرض النقد يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وبالتالي زيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة الطلب الكلي على الناتج الإجمالي والدخل.

المطلب الرابع: علاقة الإنفاق العام بالاستثمار في الجزائر:

من أدوات السياسة المالية التي لها أثر على الاستثمار سياسة النفقات العامة، حيث تسعى كل دولة من خلال هذه الأداة توفير المناخ المناسب للمستثمر من خلال تمويل الهياكل و البنى التحتية والتي يعجز القطاع الخاص القيام بها، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى علاقة الإنفاق العام بالاستثمار في الجزائر.

الفرع الأول: آثار سياسة الإنفاق العام بالاستثمار العام

من أدوات السياسة المالية التي لها أثر على الاستثمار سياسة النفقات العامة، حيث تسعى كل دولة من خلال هذه الأداة توفير المناخ المناسب للمستثمر من خلال تمويل الهياكل و البنى التحتية والتي يعجز القطاع الخاص القيام بها، ويمكن أن تقسم مجالات النفاق إلى ثلاثة أقسام هي:

أولا: الإنفاق على البنية التحتية

من محفزات القطاع الخاص على الاستثمار كون سياسة الإنفاق العام تتجه نحو تقوية البنية الأساسية، مما جعل العديد من الدول توسع من عملية الاتفاق على البنى التحتية لجذب الاستثمار، عن طريق الإنفاق على توفير وسائل الاتصال ومحطات الإرسال والطرق والموانئ والمطارات...الخ، ويترتب على قيام الدول بالإنفاق على البنى الأساسية زيادة فعالية قطاعات النقل بمختلف أنواعها باعتبارها أساسية، فمثلا تحسين السكك الحديدية سوف يخفض من نفقات شحن البضائع وفتح فرص الاستثمار الخارجي، فلا يمكن نمو التجارة على المستوى المحلي والدولي دون وسائط نقل فعالية.[1]

ثانيا: تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية

وهي من بين سياسة الإنفاق التي تتبعها الدول قصد تشجيع الاستثمار الخاص، حيث تكون القروض مشجعة للمستثمر بواسطة سعر فائدة منخفض، وخلال مدة طويلة، ففي ظل إتباع أغلب الدول سياسة إدماج القطاع الخاص في ميدان النشاط المصرفي، فإن الفرق بين أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة المنخفضة على القروض الاستثمارية تقوم الدولة بتسديده لصالح البنوك التي تقوم بعملية الإقراض، الإنفاق من أجل جذب وتوسيع الاستثمارات،وقد تهدف الدولة من يتمثل هذا الفرق الذي تتحمله الدول خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية إلى رفع القدرة الإنتاجية للمشاريع وزيادة الاستهلاك وتراجع البطالة، حيث نجد أغلب السياسات الاقتصادية الحديثة في الدول النامية تتجه نحو الإنفاق إلى خفض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية من أجل النمو الاقتصادي.[2]

ثالثا: الإنفاق على البحث والتقدم التكنولوجي

نتيجة الأثر الإيجابي للبحث والتطور التكنولوجي على زيادة الإنتاج، أصبحت الدول تشجع على الابتكار لزيادة فعالية الإمكانيات البشرية والمادية، ويساعد التقدم التكنولوجي على تقدم المشروعات وتخفيض التكاليف الإنتاجية، مما يزيد أرباح المشروعات، وبالتالي زيادة الاستثمار، ويمكن أن يساعد التطور التكنولوجي والتقني في تطوير طرق وأساليب الإنتاج وفي زيادة فرص البيع وزيادة الربح، وبالتالي زيادة الاستثمارات في هذه المشاريع، وتعتبر زيادة البحث والتكنولوجيا خاصة من اهم عوامل النمو الاقتصادي.[3]

---

[1] عبد الطالب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي** ، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 1997، ص 395.

[2] السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تعويق التنمية الاقتصادية**، التوزيع العادل للمدخول، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص358.

[3] الزغبي هيثم، أبو الزيت حسن، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**،ط1 ،عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2005، ص 60

الفرع الثاني: آثار سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص

إن الزيادة في الإنفاق عن طريق الاقتراض بطرح سندات حكومية فذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض الاستثمار الخاص الحقيقي.

حيث يتم تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض بطرح سندات حكومية في الأسواق المالية مما يتسبب في زيادة معدلات الفائدة، ما هو إلا التقاء بين العرض والطلب على النقود وبالتالي الطريقة الوحيدة التي تسمح بزيادة الإنفاق الحكومي دون حدوث في سعر الفائدة هي تمويل الإنفاق الحكومي.

هناك أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على الاستثمار ويمكن أن تحدث بثلاث طرق:[1]

- أن السياسة المالية التوسعية تخلق توقعات لرجال الأعمال بزيادة أرباحهم نتيجة زيادة الإنفاق فينتقل منحنى الطلب على الاستثمار إلى اليمين؛
- أن السياسة المالية التوسعية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الضرائب مما يتسبب في زيادة الاستثمار؛
- أن زيادة المشتريات الحكومية لرأس المال تؤدي إلى زيادة الاستثمار، كما أن الاستثمار في البنية التحتية أدى إلى زيادة الاستثمار في القطاع الخاص.

ولكن إذا اخترنا تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق تغيير نظام الضرائب فإن الدخل يزيد في فترة قصيرة الأجل، أما الفترة طويلة الأمد فإن الدخل ثابت أو يتناقص، والنتيجة التي نستخلصها عن التمويل عن طريق تغيير الهيكل الضريبي.

إن الزيادة في الإنفاق الحكومي تسبب ارتفاع في سعر الفائدة ومن ثم انخفاض في الاستثمار لكون المستثمر يقارن بين العائد الاستثماري وسعر الفائدة السائد في السوق، ولن يتم الاستثمار إلا إذا كان العائد أكبر من سعر الفائدة.

- إن مضاعف الميزانية المتوازنة في الأجل الطويل يساوي الصفر أو ذو قيمة سالبة.
- في حالة الركود الاقتصادي لا ينصح باستخدام الضرائب كأداة لتمويل الإنفاق الحكومي.

[1] عطا الله بن مسعود، بوثلجة عبد الناصر، **أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص بالجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد الثاني، العدد 07، جامعة الوادي، الجزائر، 2000، ص26.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

كأي بحث علمي فقد تم الرجوع للاستفادة من دراسات نظرية وتطبيقية سابقة، ذلك لإثراء الدراسة بجانبها النظري والتطبيقي، فيما ذلك حصر للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث:

المطلب الأول: الدراسات المحلية

1. دراسة بربار نور الدين (2017) بعنوان:"أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي– دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990–2015)"

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة ثلاثة برامج ومخططات تنموية بأغلفة مالية معتبرة كان الهدف من ورائها الدفع بالعجلة التنموية والرفع من أداء الاقتصاد الوطني كان آخرها البرنامج المكمل لبرنامج دعم النمو بغلاف مالي قدر بـ 286 مليار دولار، فالحكومة الجزائرية انتهجت سياسة الإنفاق الحكومي في هذه المرحلة لذلك سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى محاولة بناء برنامج قياسي يسمح لنا بمعرفة الأثر المترتب جراء التوسع في النفقات العمومية على الناتج المحلي للجزائر على مدار الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015، انطلاقا مما سبق اقترح الباحث الإشكالية التالية؛ هل يمكن الوصول إلى نموذج قياسي يعكس بصورة واضحة العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي للجزائر ، وقد خلص الباحث وبدا باقتراح نموذج قياسي يفسر طبيعة العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي للجزائر (1990–2015) للنتائج التالية:

- تطورات النفقات العامة وفقا للاتجاهات الحديثة لتصبح بذلك من اهم أدوات السياسة المالية، ولا يوجد حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال النفقات العامة، وذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل بلد سواء من ناحية النظام الاقتصادي المتبع أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد.
- الارتفاع في الإيرادات الجبائية الناتجة عن التحسن المتدخل في أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ بداية الألفية الثالثة.
- أشارت الدراسة القياسية المقترحة للنموذج الأول المقترح لا يمكن الاعتماد عليه كون أحد اهم فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية غير محققة وذلك بظهور شكل الارتباط الذاتي للأخطاء والنموذج المقدر، وعليه فالنموذج الأنسب لتوضيح العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير ونفقات التجهيز هو النموذج المصحح عن طريق المربعات الصغرى المعممة (**MCG**) خلال الفترة (1990–2015).
- يؤثر الإنفاق العام بشكل إجمالي على الناتج المحلي حسب الدراسة.

2.دراسة عطا الله بن مسعود، بوثلجة عبد الناصر؛بعنوان:

"أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص بالجزائر"

هدفت هذه الورقة البحثية إلى قياس أثر المزاحمة في اقتصاد الجزائر خلال الفترة الزمنية (1980-2011)، يعاني الاقتصاد الجزائري ضغطا ماليا ناتجا عن ارتفاع مستويات الإنفاق العام في الوقت الذي ترتفع فيه مستويات الأجور لمواجهة تآكل القوة الشرائية لدخول العاملين في القطاع العام ، وتظهر النتائج أن المتسبب في المزاحة هو الإنفاق الرأس مالي وأن البنى التحتية التي تم إنجازها بفضل الإنفاق الرأسمالي لم يكن لها أثر يذكر بينما كان الإنفاق الحكومي الجاري مكملا له، وان النتاج المحلي الإجمالي تربطه علاقة إيجابية وقوية مع الاستثمار الخاص، ولم تتأثر أسعار الفائدة الحقيقية وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي لا يزاحم الاستثمار الخاص على الموارد المالية، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها:

- يوجد أثر سلبي للإنفاق الاستثماري وحجم الاستثمار الخاص في الجزائر.
- تشير الدراسة إلى نمو متسارع للإنفاق الحكومي في الجزائر منذ الاستقلال، وأن معظم ؟؟؟؟ في حجم الإنفاق الحكومي كانت زيادة ظاهرة متأثرة بمظاهر التضخم.
- نلاحظ أن الإنفاق الحكومي تضاعف أكثر من 1393 مرة بينما تصنيف الفرد الجزائري منها يتضاعف سوى 245 مرة.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

1.دراسة سيرين حسن الوحيدي (2017) بعنوان:"الإنفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1994_2015 باستخدام ثلاث أساليب للقياس هم الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية، بالإضافة إلى استخدام نماذج المعدلات الآنية بالإضافة إلى استخدام التحليل الوصفي لتوضيح تطور حجم الإنفاق الحكومي وهيكله لدى السلطة الفلسطينية خلال فترة الدراسة وقد أظهرت النتائج القياسية أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجاب على النمو الاقتصادي كما أن رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في حين أن المساعدات الخارجية وحج السكان والتضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج وجود تأثير إجمالي لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، المساعدات الخارجية، الانفتاح الاقتصادي والسكان على الإنفاق الحكومي، وأظهرت نتائج التحليل الوضعي أن نسبة الإنفاق

الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي قد تراوحت بين 19.2% إلى 46.4% خلال الفترة (1995-2015)

دراسة حسن بلقاسم غصان وحسن رفدان المجموج (2014) بعنوان:"الارتباط الحركي بين الاستثمار في مؤسسات القطاع الحكومي والاستثمار الخاص عبر نموذج **SVAR** –حالة الاقتصاد السعودي"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمار في مؤسسات القطاع العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي باستخدام نموذج **SVAR** وذلك قصد إجراء اختبار حركي لأثر المزاحمة خلال الأربع عقود الماضية، اعتمد الباحث في هذا النموذج على ثلاث متغيرات جوهرية على التوالي؛ الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار العام والاستثمار الخاص باستعمال علاقة خطية بين الصدمات (التي تقبل التاويل الاقتصادي والمالي) والبواقي العشوائية، اتضح تأثير الاستثمار في المشاريع الإنتاجية التابعة للحكومة على الاستثمار في القطاع الخاص، وان مبدأ المزاحمة ينطبق من المدى القريب على المدى البعيد، وذلك عبر رصد دوال الاستجابة للمتغيرات المعتبرة نتيجة صدمات العرض والطلب.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

1. دراسةAlGifariHasnul(2015) بعنوان:

"The effects of government expenditure on economic growth: the case of Malaysia"

العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي تمت مناقشتها منذ عقود ولم توضح بعد، فتقدم هذه الدراسة دليلا إضافيا على العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في حالة ماليزيا، وتقسم هذه الدراسة الإنفاق الحكومي إلى نفقات التشغيل والتطوير الحكومية، وصنف أيضا الاتفاق الحكومي من خلال الدراسة الحالية بناء على القطاع الذي أُنفق فيه، وقد استخدم الباحث تقنية **OLS** للعثور على الآثار الثابت للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي على مدار 45 عاما، ثم إجراء هذه الدراسة باستخدام السلاسل الزمنية خلال الفترة 1970-2014، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج مفادها وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ماليزيا على مدار 45 عاما علاوة على ذلك، يشير تصنيف الإنفاق الحكومي إلى إن نفقات قطاع الإسكان والقيمة فقط هي التي تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي في حين لا يظهر التعليم والدفاع والرعاية الصحية ونفقات التشغيل أي دلالة على تأثيره في النمو الاقتصادي، قد تعطي هذه النتائج نظرة عامة على انعكاسات السياسة على صناع القرار الماليزيين حول تجسين آثار الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

2. دراسة KoffiYovo(2017) بعنوان:

"Public Expenditures, Private Investment and Economic Growth in Togo"

تقيم هذه الدراسة أولا تأثير مستوى الإنفاق العام وتكوينه على النمو وثانيا؟؟؟؟ الاستثمار العام والاستثمار الخاص في توغو، لهذا الغرض تم تقدير نموذج النمو الكلاسيكي الجديد ونموذج الاستثمار الخاص باستخدام المربعات الصغرى ذات المرحلتين وتبرز النتائج على انه خلال الفترة 1980-2013 أن لتكوين النفقات العامة تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، في الواقع كان للاستهلاك العام تأثير سلبي في حين كان للاستثمار العام تأثير إيجابي على النمو، علاوة على ذلك تكشف الدراسات أن زيادة النفقات العامة تنطوي على تأثير كبير على الاستثمار الخاص، في ضوء النتائج ؟؟؟؟ الدراسة حكومة التوغو إلى تغيير تركيبة الإنفاق الحكومي من خلال إعطاء الأولوية للاستثمار مع التحكيم الدقيق بين النفقات الخاصة والعامة.

المطلب الرابع: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية

بعد عرض مجمل الدراسات المحلية، العربية والأجنبية نتطرق الآن لتبيان أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، على النحو التالي:

الفرع الأول: المقارنة مع الدراسات المحلية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

جدول: (1) مقارنة الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية

	الدراسات السابقة		الدراسة الحالة
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	
موضوع الدراسة	أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015)"	أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص بالجزائر	اثر الانفاق العام على الاستثمار في الجزائر

الهدف	معرفة الأثر المترتب جراء التوسع في النفقات العمومية على الناتج المحلي للجزائر	قياس أثر المزاحمة في اقتصاد الجزائر	قياس اثر الانفاق العام على الاستثمار في الجزائر
عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر	الجزائر
فترة الدراسة	2015-1990	2011-1980	2017-1980
طريقة معالجة الموضوع	النموذج المصحح عن طريق المربعات الصغرى المعمقة **(MCG)**	طريقة المربعات الصغرى العادية**(OLS)**	نماذج أشعة الانحدار الذاتي
النتائج	- يؤثر الإنفاق العام بشكل إجمالي على الناتج المحلي حسب الدراسة.	يؤثر الانفاق الحكومي الجاري على الاستثمار الخاص ايجابيا، أي أن الانفاق الحكومي الجاري لا يزاحم القطاع الخاص بل يكمله	يؤثر الانفاق العام بشكل ايجابي على الاستثمار

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الدراسات السابقة

الفرع الثاني: المقارنة مع الدراسات العربية

يمكن توضيح اوجد الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

جدول(2): مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالة

	الدراسات السابقة		**الدراسة الحالية**
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	
موضوع الدراسة	الارتباط الحركي بين الاستثمار في مؤسسات القطاع الحكومي والاستثمار الخاص	الإنفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني"	اثر الانفاق العام على الاستثمار في الجزائر

الهدف	تحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمار في مؤسسات القطاع العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي باستخدام نموذج **SVAR**	هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في فلسطين	قياس اثر الانفاق العام على الاستثمار في الجزائر
عينة الدراسة	السعودية	فلسطين	الجزائر
فترة الدراسة	2014	2015 _1994	2017-1980
طريقة معالجة الموضوع	SVAR	تم استخدام ثلاث أساليب للقياس هم الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية	نماذج أشعة الانحدار الذاتي
النتائج	تأثير الاستثمار في المشاريع الإنتاجية التابعة للحكومة على الاستثمار في القطاع الخاص، وان مبدأ المزاحمة ينطبق من المدى القريب على المدى البعيد، وذلك عبر رصد دوال الاستجابة للمتغيرات المعتبرة نتيجة صدمات العرض والطلب.	اضهرت النتائج أن نسبة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي قد تراوحت بين 19.2**%** إلى 46.4**%** خلال الفترة (2015-1995)	يؤثر الانفاق الحكومي بشكل ايجابي على الاستثمار

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الدراسات السابق

الفرع الثالث: مقارنة بين الدراسة السابقة الأجنبية والدراسة الحالية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي

جدول رقم(3): مقارنة بين الدراسة السابقة الأجنبية والدراسة الحالية

	الدراسة السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	
موضوع الدراسة	"Public Expenditures, Private Investment and Economic Growth in Togo	"The effects of government expenditure on economic growth: the case of Malaysia"	اثر الانفاق العام على الاستثمار في الجزائر
الهدف	أولا تأثير مستوى الإنفاق العام وتكوينه على النمو وثانيا؟؟؟؟ الاستثمار العام والاستثمار الخاص في توغو	تهدف هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	قياس اثر الانفاق العام على الاستثمار في الجزائر
عينة الدراسة	**توغو**	ماليزيا	الجزائر
فترة الدراسة	2013-1980	**2015**	2017-1980
طريقة معالجة الموضوع	المربعات الصغرى ذات المرحلتين	طريقة المربعات الصغرى العادية(**OLS**)	نماذج أشعة الانحدار الذاتي
النتائج	لتكوين النفقات العامة تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وللاستهلاك العام تأثير سلبي في حين أن للاستثمار العام تأثير إيجابي على النمو	وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ماليزيا على مدار 45 عاما	يؤثر الانفاق الحكومي بشكل ايجابي على الاستثمار

المصدر: من أعداد الطلبة بناء على الدراسات السابقة

خاتمة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري والذي يشمل كل من الانفاق العام والاستثمار في الجزائر، ومن خلال هذا الفصل يظهر أن الانفاق العام ادات فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادي وخاصة النمو الاقتصادي لهذا تم ربطه بالاستثمار الذي هو أساس تطور أي دولة وتقدمها في المجالات الاقتصادية وحتى الاجتماعية .

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

مقدمة الفصل الثاني

بعد أن تم التعرض في الفصل السابق لأهم الأدبيات النظرية والتطبيقية لكل من الإستثمار والإنفاق العام بصفة عامة وشبه مختصرة، سيتم في هذا الفصل إبراز طبيعة العلاقة فيما بين هذه المتغيرات، وتحديد مدى تأثير الإنفاق العام على الإستثمار مقارنة بسعر الفائدة والإدخار، وفي هذه الدراسة المتعلقة بالجزائر خلال الفترة :1980-2017، وهذا لوضع نموذج ملائم يلخص هذه العلاقات بالإستعانة بالتحليل القياسي والكمي في حدود للبيانات المتوفرة.

وعليه سيتم التعرف على مدى هذا التأثير من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى التعرف على الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، بدا بالتعريف بالعينة ومجتمع الدراسة، لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

الطريقة المتبعة في الدراسة.

الأدوات المستخدمة في الدراسة.

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

يتم من خلال هذا المطلب التعرف على العينة ومتغيرات الدراسة بغية الوصول إلى النتائج المراد تحقيقها

أولا. مجتمع الدراسة والعينة:

تم في هذه الدراسة الأخذ بالحسبان لأربع متغيرات تتعلق بحساب الإنفاق الوطني وحساب رأس المال الثابت وهي عبارة عن بيانات منسوبة للفترة الممتدة من سنة 1980الى سنة 2017 أي أن حجم العينة هو 38مشاهدة.

ثانيا. متغيرات الدراسة:

بالاعتماد على ما جاء في الفصل الأول من الإنفاق الحكومي والاستثمار في الجزائر وما ورد في الدراسات السابقة تمت صياغة نموذج الدراسة الذي يضم متغيرات كما يلي:

المتغير التابع:وهو عبارة عن إجمالي تكوين رأس المال الثابت ويرمز له

المتغيرات المستقلة:كذلك تم التعبير عنها بالدولار الأمريكي وتشمل إجمالي الإنفاق الحكومي(G)،إجمالي الادخار (SAV)،سعر الفائدة الحقيقي(IR).

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج (VAR)،حيث يستخدم لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في إجمالي الإنفاق الوطني وأجمالي الادخار وسعر الفائدة من جهة والمتغير التابع والمتمثل في أجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر من جهة أخرى، وذلك باستخدام برنامج "EVIEWS" لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل ومن بين أهم الوسائل المستخدمة في نماذج (VAR):اختبارات السببية، ودوال الاستجابة وتحليل التباين، ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق إلى هذا النوع من أدوات الاقتصاد القياسي كمايلي:

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية

* **التحليل العنقودي:** يستخدم هذا الأسلوب بهدف دراسة تجميع البيانات وفق أسس معينة، بغية الوصول إلى وصف معين كما يعتبر هذا الأسلوب من بين الأساليب المهمة في تحليل البيانات.

أولا.مفهوم التحليل العنقودي:هو عبارة عن اسلوب إحصائي يتضمن مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تصنيف مجموعة حالات أو متغيرات بطرق معينة وترتيبها داخل عناقيد، بحيث تكون الحالات مصنفة داخل عنقود معين متجانسة فيما يتعلق بخصائص محددة وتختلف عن حالات أخرى موجودة داخل عنقود آخر[1].

حيث يمكننا استخدام التحليل العنقودي لتحقيق الأهداف التالية:[2]

-اختصار البيانات: يتم تصنيف هذه البيانات إلى مجوعات متجانسة يمكن معاملتها كوحدات، وذلك من اجل تسهيلها.

-توليف الفرضيات:الغرض من التحليل العنقودي توليف الفرضيات المتعلقة بطبيعة البيانات على ان تكون قابلة للاختبار.

-اختبار الفرضيات.

-التنبؤ المبني على المجاميع.

_مطابقة المجاميع.

ثانيا.طرق التعنقد: إن عملية التعنقد تعني وضع العناصر في مجاميع، أي أنها تمثل الحصول على مجموعة واحدة أو أكثر من المجاميع التي تضم عددا من العناصر على درجة كبيرة من التشابه فيما بينها وهيا[3]

1_طرق التعنقد غير هرمية

طريقة المتوسطات: تتلخص وظيفة هذه الطريقة لتقسيم البيانات إلى مجموعات متشابهة، والفكرة الأساسية تكمن في البحت K من المتوسطات، والتي تعتمد في عملية العنقدة للبيانات موضوع البحث، ومن الواضح انه إذا كان التباين لمجوعة من البيانات ذو قيمة صغرى فان ذلك يشير إلى أنها قريبة جدا من متوسطاتها

[1] صواليلي صدر الدين، **تحليل المعطيات**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2012 ص 17

[2] ثائر مطلق محمد عياصرة، النماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2012، ص40

[3] Johnson R.A.,& Wichern, D. W,(2002):Applied Multivariate statistical analysis ,Uppre saddle River(NJ) Prentice-hall prentice-hall.PP693 696

2_طرائق التعنقد الهرمي:

-طريقة الربط الشامل.

-طريقة الربط المركزي.

-طريقة الوسيط.

-طريقة الربط الهرمية.

-طريقة الربط المفرد أو ما تسمى بطريقة الجوار الأقرب.

الفرع الثاني: الأدوات القياسية

أولا: اختبار الإستقرارية

أصبح إخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية لاختبار الاستقرار من المسلمات في الدراسات التطبيقية لما لموضوع استقرار المتغيرات من أهمية قصوى في دقة نتائج التحليل، وفحص خواص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكاملها فان ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة

أولا:اختبار ديكي فولر [1]

اقترح العالمان ديكي وفولر ثلاثة نماذج لتمثيل أو توصف السلسلة الزمنية موضوع البحث (X_t) ومن أشهر اختبارات جذر الوحدة اختبار ديكي فولر المطور(ADF)

-النموذج الأول:هو نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه عام

$$\nabla X_t = \emptyset X_{t-1} + \sum_{j=1}^{P} \gamma \, \Delta X_{t-j} + \varepsilon t$$

حيث:$(\nabla X_t = X_t - X_{t-1})$ مستوى الفرق الأول للمتغير؛

ε_t :حد الخطأ العشوائي

-النموذج الثاني: هو نموذج مع ثابت وبدون اتجاه عام

$$\nabla X_t = \emptyset X_{t-1} + \mu + \sum_{j=1}^{p} \gamma \, \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

-النموذج الثالث : هو نموذج مع ثابت مع اتجاه عام

[1] السعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر** ، شهادة ماجستير منشورة، دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2005-2006،ص137

$$\nabla X_t = \emptyset X_{t-1} + \mu + \delta_t + \sum_{j=1}^{p} \gamma \, \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

وفي النماذج الثلاثة السابقة قمنا بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطاة $\left(\sum_{j=1}^{p} \gamma \Delta \, X_{t-j}\right)$للتخلص من الارتباط الذاتي لحد الخطأ وبالتالي تصبح t غير مرتبطة ذاتيا وتتميز بالخصائص المرغوبة للضجة البيضاء

نطبق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية MOC. لتقدير معاملات النماذج الثلاث السابقة ونقارن قيمته الإحصائية t المقدرة للمعلمة مع القيمة الجدولية F&D. والمطورة بواسطة Mackimon ويجب أن تكون كل السلاسل مستقرة مهما كانت درجة تكاملها.

-ثانيا: اختبار فيليبس وبيرو [1]

يقوم هذا الاختبار على عملية تصحيح غير معلمية لإحصائية (τ) للمعلمة(δ)، من خلال اضافة حدود الفروق المبطاة للمتغير ويقوم هذا الاختبار على أربع مراحل :

*التقدير بواسطة طريقة MOC لاختبار DF وحساب الإحصائية المشتركة، وليكنet الباقي المقدر le residu

Estime)

*تقدير التباين(للمدى القصير)

$$\sigma^{12} = \frac{1}{n} \sum_{t-1}^{n} e_t^2$$

*تقدير معامل التصحيح^2 والذي يطلق عليه كذلك تباين المدى الطويل حيث:

$$SR^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^{l} \left(1 - \frac{1}{I+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-1}$$

ولتقدير هذا التباين للمدى الطويل،فانه من الضروري تحديد عدد فترات التباطؤl المقدرة بدلالة عدد الملاحظات

$$\left(\frac{n}{100}\right)^{\frac{2}{9}} 4 \neq I، n$$

حساب الإحصائية(pp) حيث:

$t^* = \sqrt{k} \times \frac{\delta^1}{\sigma^1} + \frac{n(K-1)\sigma^1}{\sqrt{K}}$ ppعلما ان $K = \frac{\sigma^2}{S_t^2}$ ويتم مقارنة قيمة مع القيم المقابلة لها في الجدول ل (Mackimon)

[1] Regis Bourbomais , Econometrie manuel et Exercices corriges ,ed Dunod ,Paris .2005 .P232.233

وتجدر الإشارة أن هناك شبه اتفاق على اختبار (PP)هو أفضل وأدق من اختبار (ADF)لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فان الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار(PP)

وتجدر الإشارة أن هذا الاختبار يعتمد على نفس الإستراتيجية السابقة لاختبار (ADF)

ثانيا: مبادئ تقنية أشعة الانحدار الذاتي

1-النموذج العامVAR

إن نمذجة الانحدار الذاتي(**VAR**) ترتكز على فرضية تقارب التطور الاقتصادي للسلوك الديناميكي لشعاع متكون منN متغير وX_tمرتبطة خطيا بالماضي أما مساره الذي يكون من الدرجة P أي VAR (p)والمتكون منK متغير ويكتب كما يلي:

$$X_t = A_0 A_1 X_{t-1} + A_2 X_{t-2} + \cdots + A_p X_{t-p} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:$\mathrm{x_t} = (\mathrm{x_{1t}}, \mathrm{x_{2t}}, \ldots, \mathrm{x_{nt}})$

و $\mathrm{t} = 0, \neq 1, \neq 2 \ldots \mathrm{n}$ ؛ $(K * 1)$ شعاع بعده:A_t؛ A_i:مصفوفة المعالم ذات البعد $(K * K)$؛و μ_t:شعاع التشويش الابيض ذو البعد $(K * 1)$

وباستعمال معامل التأخير (L) يمكن كتابة النموذج كمايلي:

$$X_t = A_0 + A_1 L X_t + A_2 L^2 X_t + \cdots + A_p L^p X_t + \mu_t \ldots (2)$$

بالإضافة إلى $(I_K - A_1 L - A_1{}^2 - \cdots - A_P L^P)\mathrm{X_t} = A_0 + \mu_t$

حيث:[1] $\emptyset(L) = I_K - A_1 L - A_1{}^2 - \cdots - A_P{}^P$

2-استقرارية النموذج VAR

يكون المسار VAR(p)مستقر إذا تحقق الشروط التالية:[2]

$$COV(X_t, X_t + h) = E[(X_t - A_0)(X_t + h - A_0)]$$

عندما يكون النموذج مستقر فان جذور كثيرة الحدود المعرف من $(I_K - A_1 Z - \cdots - A_P Z^P)$تكون جميع جذوره خارج الدائرة الأحادية،وفي هذه الحالة يعرفμ_t على انه تحديد للمسار X_t ويتم الحصول على التنبؤ الخطي الأمثل لX_t بسهولة من العبارة التالية:

$$X_t = A_0 + \sum_{i=1}^{n} A_i X_{t-1} \ldots (3)$$

[1] بايزيدعلى، **اثر السياسة المالية على سوق العمل في الجزائر**، دراسة قياسية، للفترة 1970-2013(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر 03، فرع اقتصاد الخدمات، ص138

[2] Hiroy toda ,Philps, C.B, Vector, **Autooregression and causality**, Econometricia Working paper 06.1993.P93

كما إن التنبؤات الموالية ل t يمكن الحصول عليها بالإحلال التراجعي ويمكن تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية، وهذه الإستقرارية تؤدي إلى التوزيع الطبيعي التقاربي للمقدرات، وبالتالي يسمح إجراء اختبارات على معالم النموذج ووضع مجالات ثقة للتنبؤات وعموما فان هذه المتغيرات الإحصائية غير مستقرة ولكنها متكاملة من الدرجة الأولى أو أكثر، لذلك يبقى النموذج مشروعا ولكن كثير الحدود المميز $(I - \sum_{i-1}^{P} A_i Z_i)$

ويحتوي جذورا تساوي الواحد إن المتغيرات المتحصل عليا باستعمال متغيرات غير مستقرة تبقى دائما متقاربة، حيث يكون التقارب بسرعة(T/1) عوضا عن(T) في حين إن المقدرات لا تكون موزعة طبيعيا، وفي هذه الحالة يتعذر القيام باختبار المعالم وتحديد مجالات ثقة للتنبؤ.

3_تقدير مسار الانحدار الذاتي وتحديد درجة التاخير

سوف نتطرق في هذه المرحلة إلى طرق التقدير الخاصة بالمسار VAR(P)

_التقدير بواسطة المربعات الصغر(OLS):هي الطريقة الأكثر شيوعا وتطبيقا ونتائجها غالبا ما تكون قريبة من الواقع، حيث تحسب وفق العلاقة الآتية $X = bZ + U$ ،كما لا يمكن تقدير معاملات هذا النموذج انطلاقا من سلاسل غير مستقرة إلا إذا تم جعل السلاسل مستقرة من خلال حساب الفرو قات من الدرجة d في حالة اتجاه عام عشوائي أو إضافة مركبة اتجاه عام إلى صيغة نموذج VAR في حالة اتجاه عام ثابت، وأيضا لا يمكن إضافة متغيرات صورية لتصحيح التغيرات الموسمية وطريقة تقديرها تكون على النحو التالي:[1]

انطلاقا من النموذج المعرف ل VAR(P)

$$Y = C + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \cdots + A_P Y_{t-p} + \varepsilon_t \ldots (4)$$

من اجل الحصول على النموذج المقدر

$$\hat{Y} = \hat{C} + \hat{A}_1 Y_{t-1} + \hat{A}_2 Y_{t-2} + \cdots + \hat{A}_p Y_{t-p} + \hat{\varepsilon}_t \ldots (5)$$

$\hat{\varepsilon}_t$:تمثل شعاع البواقي المقدر

نطبق طريقة المربعات الصغرى العادية على كل المعادلات المشكلة لنموذج الانحدار الذاتي

_التقدير بواسطة أعظم احتمال(ML)

ليكن لدينا نموذج VAR(P)

$$Y = C + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \cdots + A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \ldots (6)$$

[1] Philps.C.B.,Hirog toda

حيث: ε_t لها تشويش ابيض بمصفوفة التباينات المشتركة $\sum \varepsilon$

حيث تختلف هذه الطريقة عن طريقة المربعات الصغرى كونها تستوجب معرفة توزيع المسار مسبقا.

المعقولية الشرطية للنموذج بدلالة القيم الماضية تعطي بالعلاقة التالية :

$$L(Y_1, Y_2, \dots, Y_t) = \prod_{T=1}^{T} L\left(\frac{Y_t}{Y_{t-1}}\right) \dots (7)$$

حيث: Y_{t-1} تمثل القيم الماضية(السابقة)ل Y_t حتى للفترة(t−1)

ومنه فالمعقولية يمكن كتابتها على الشكل التالي :

$$L(Y_1, \dots, Y_T) \prod_{t=1}^{t} \frac{1}{\left(\sqrt{2\Pi}\right)^k \sqrt{det \sum_\varepsilon}} exp\left\{-\frac{1}{2}\sum_{t=1}^{t}\left(Y_t - C - \cdots - A_p Y_{t-P}\right)\sum_{\varepsilon}^{-1}(Y_t - C - \cdots - A_P Y_{t-P})\right\} \dots \dots \dots (8)$$

وعليه نستنتج بحساب الدالة لو − المعقولية

$$\log L(Y_1, Y_2, \dots, Y_t) = \frac{-KT}{2}\log 2 \prod - \frac{T}{2}\log det \sum_\varepsilon - \frac{1}{2}\sum_{t=1}^{t} \varepsilon_t^1 \sum_{\varepsilon}^{-1} \varepsilon_t \dots (9)$$

ونقوم بتعظيم هذه الدالة من اجل الحصول على مقدرات ل :

$$\sum_\varepsilon \text{ و } C, A_{1,} A_p{}^1$$

_تحديد درجة تأخير النموذج

إن طريقة اختبار درجة التأخير تعتمد على تقدير نموذجVAR من اجل درجة تتغير من 0الىh حيث hهو اكبر تأخير مقبول من النظرية الاقتصادية وتوجد عدة معايير لتحديد درجة تأخير المسار P لنموذج VAR

وأشهرها معيار Schwarz ومعيار Akaike وتحسب كل من الدالتين Aic(p)وSC(p) كمايلي

–معيار المعلومات لAIC (Akaike information criterion) يحسب

$$AIC(p) = \ln[det|\Omega|] + \frac{2k^2 p}{n}$$

–معيار المعلومات لSC(Schwarg information criterion) يحسب بالعلاقة التالية

$$SC(p) = \ln[|\Omega|] + \frac{2}{}$$ حيث:

[1] محمد شيخي ، **طرق الاقتصاد القياسي**، (ورقلة، الحامد للنشر، دون سنة نشر)، ص272

Ω:مصفوفة التباين والتباينات المشتركة للبواقي

P:درجة التأخير

K:عدد متغيرات النموذج

n:عدد المشاهدات[1]

4_ تحليل التباين

يهدف تحليل التباين لخطا التنبؤ إلى حساب وتحديد مدى مساهمة كل صدمة في تباين الخطأ، رياضيا نستطيع كتابة تباين خطا التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدا، ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين على تباين خطا التنبؤ الكلي،بعدما تصبح الصدمات طبيعية وشاقولية ،لذلك يتم تحليل الاستجابة بواسطة النموذج كمايلي:

$$Y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i V_{t-i}$$

خطا التنبؤ في الأفق h يعطي بالعلاقة التالية :

$$Y_{t+h} - E_t(Y_{t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} M_i V_{t+h-i}$$

إذا كانت صدمة معينة علىε_{1t} لا تؤثر على تباين الخطأY_{1t} مهما تكنh من المحتمل إنY_{2t} متغير خارجي باعتبار إن ε_{1t}اثر كبير على تباين خطا Y_{1t} فان هذا الأخير متغير داخلي[2]

الفرع الثالث: تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

إن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة يسمح بدراسة اثر صدمة معينة على متغيرات النظام حيث يقوم بنمذج VAR العلاقات الحركية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية خاصة.

لنأخذ النموذج المقدر التالي:

$$\begin{bmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \emptyset_1^0 \\ \emptyset_2^0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \emptyset_{11}^1 & \emptyset_{11}^2 \\ \emptyset_{21}^1 & \emptyset_{21}^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \hat{\varepsilon}_{1t} \\ \hat{\varepsilon}_{2t} \end{bmatrix}$$

تغير في $\hat{\varepsilon}_{1t}$ خلال فترة زمنية معينة له نتيجة علىY_{1t} وY_{1t+1} علىY_{2t+1} ،فاذا حدثت صدمة في اللحظة t على$\hat{\varepsilon}_{1t}$ و تساوي 1فان أثرها يكون كالتالي

-في الفترة t

[1] Philps .C.B.Op.cit ,Hiroy toda

[2] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**، ط1، دار حامد للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص 283

$$\begin{bmatrix}\nabla Y_{1t}\\ \nabla Y_{2t}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}1\\ 2\end{bmatrix}$$

-في الفترة t+1

$$\begin{bmatrix}\nabla Y_{1t+1}\\ \nabla Y_{2t+1}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}\emptyset_{11}^{1} & \emptyset_{11}^{2}\\ \emptyset_{21}^{1} & \emptyset_{21}^{2}\end{bmatrix}\begin{bmatrix}1\\ 2\end{bmatrix}$$

-في الفترة t+2

$$\begin{bmatrix}\nabla Y_{1t+2}\\ \nabla Y_{2t+2}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}\emptyset_{11}^{1} & \emptyset_{11}^{2}\\ \emptyset_{21}^{1} & \emptyset_{21}^{2}\end{bmatrix}\begin{bmatrix}Y_{2t+1}\\ Y_{2t+1}\end{bmatrix}$$

تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية الموجودة بأنه تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة، حيث تشكل هذه القيم المحسوبة دالة الاستجابة، كما أنها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على اثر حدوث صدمة في الأخطاء وحسب سيمس فان دوال الاستجابة تبين اثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلى باقي متغيرات النظام في كلا الأوقات.في هذه الحالة، نفترض إن البواقي مستقلة لكن هذه الفرضية نادرا ما تكون محققة، لان في الواقع قد يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية، إذا كان هناك ارتباط قوي بين صدمتين $\hat{\varepsilon}_{1t}$ فان صدمة ما على $\hat{\varepsilon}_{1t}$ حتما ستكون متبوعة بصدمة على $\hat{\varepsilon}_{2t}$ في هذه الحالة معامل الارتباط سيؤكد على الصلة المشتركة بين البواقي $\hat{\varepsilon}_{1t}$ و $\hat{\varepsilon}_{2t}$ ولكن لا نشير إلى اتجاه السببية[1]

الفرع الرابع: اختبار السببية

من اجل وضع سياسات اقتصادية صحيحة، فان دراسة السببية هي الأمثل كما إن علاقة السببية تسمح بوضع العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية

أولا: اختبار السببية حسب مفهوم قرانجر

-نقوم بتقدير المعادلة التالية باستخدام طريقةOLS

$$Y_t = \emptyset_1(B).Y_t + \emptyset_2(B).X_t + \varepsilon_t$$

اذن: $\emptyset_2(B) = \sum_{j=1}^{q} \emptyset_{2i} B^{I}, \emptyset_2(B) = \sum_{i=1}^{P} \emptyset_{1i}.B^{i}$

ثم نحسب مجموع مربعات انحراف القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها: SCR_1

-نقوم بتقدير المعادلة التالية:

$$Y_t = \emptyset_1(B).Y_t + \varepsilon_t$$

ثم نحسب مجموع مربعات انحراف القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها بالرمز : SCR_2

[1] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**-محاضرات وتطبيقات،ط1، دار حامد، الجزائر،2011،ص281-282

-نحسب إحصائية الاختبار F_Cمن العلاقة

$$Fc = \frac{(SCR_2 - SCR_1)/P}{SCR_1/(M-N)}$$

إذن:

$$N = P * q, M = T - Max(P.q)$$

T:عدد المشاهدات

P:عدد التأخيرات الزمنية للمتغيرات الداخلية

q:عدد التغيرات الزمنية للمتغيرات الخارجية

نضع فرضية العدمH_0 التي تقول إن X_t لا تسببY_t، ثم نقارن F_Cالمحسوبة F_tالمجدولة ونقبل فرضية العدم إذا كان:

$$F_C < F_t\big(P,(M-N)\big)$$

ثانيا: اختبار السببية حسب مفهوم

قام سيمس سنة (1980) بوضع اختبار يختف قليلا عن اختبار قرانجر، وذلك باعتبار انه إذا سمحت القيم المستقبلية لX_{1t} بتفسير القيم الحالية X_{2t} هي سببX_{2t} [1]

[1] Regis bouronnais .Opcit.293

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق لنتائج الدراسة القياسية ومناقشتها، حيث سيتم التعرض إلى مختلف المراحل ومحاولة نمذجة هذه المتغيرات، وعليه سيتم تقسيمه إلى مطلبين، هما:

- عرض النتائج.
- مناقشة النتائج.

المطلب الأول: عرض النتائج

من خلال هذا المطلب عرض مختلف النتائج والمراحل التفصيلية لكل من الدراسة الإحصائية والقياسية.

الفرع الأول: نتائج الدراسة الإحصائية.

سيتم تطبيق التحليل العنقودي الهرمي لرسم مخطط الشجرة؛ حيث يتبين من خلاله أن سنوات الدراسة قسمت إلى مجموعتين أساسيتين :

-الأولى كانت من سنة 1980 إلى غاية 2007 ، قسمت هذه المجموعة بدورها إلى مجموعتين فرعيتين الأولى من سنة 1980 إلى 2003 والثانية من 2004 إلى 2007.

- الثانية فكانت من سنة 2008 إلى غاية 2017.

شكل رقم 3 : مخطط الشجرة

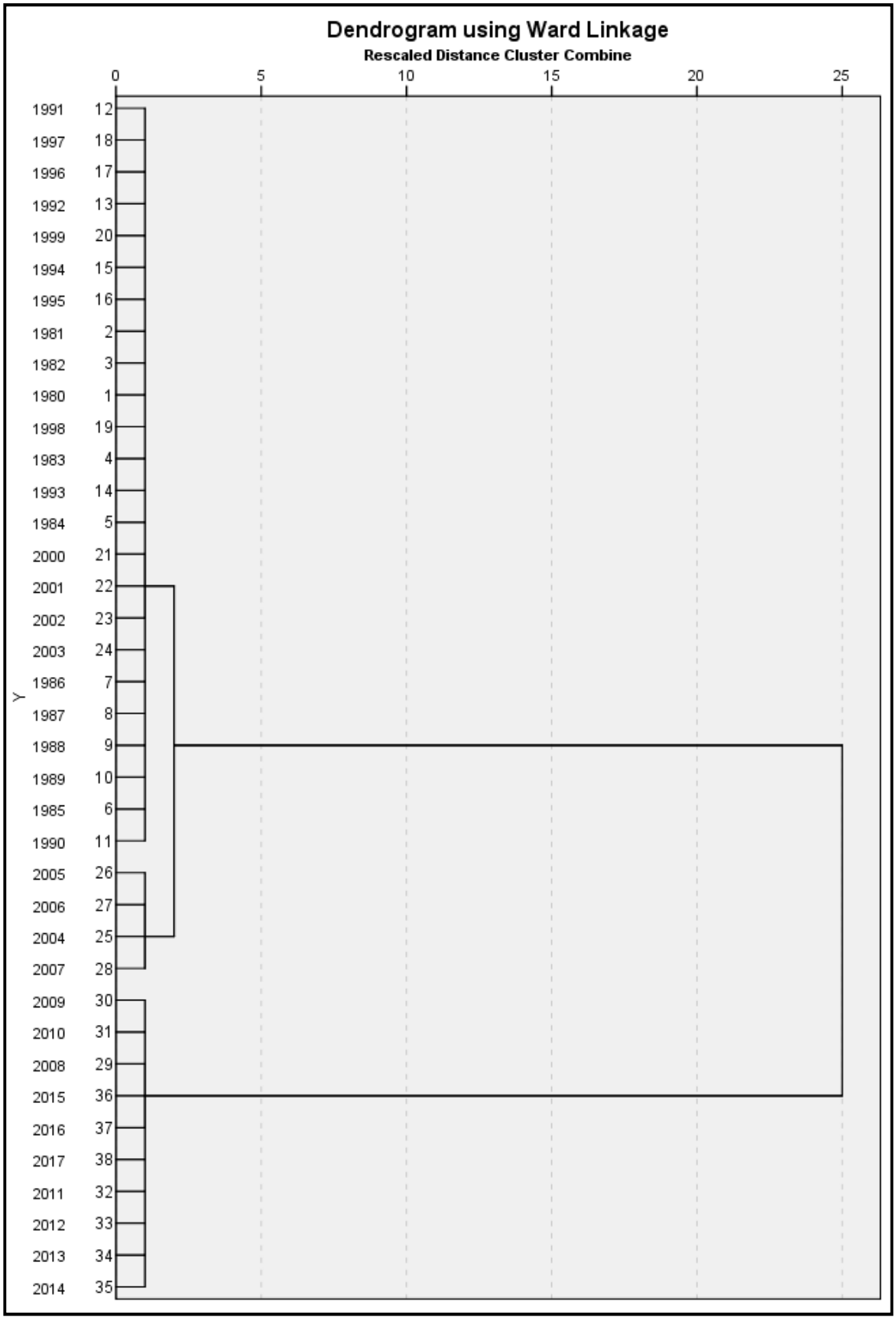

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج SPSS والملحق رقم (01).

الفرع الثاني: نتائج الدراسة القياسية

أولا: دراسة مدى إستقرارية السلاسل الزمنية

من خلال هذه الخطوة يتم تحديد النموذج الذي يمكن أن تخضع له متغيرات هذه الدراسة.

1_الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: من خلال الأشكال البيانية التالية يتضح جليا عدم إستقرارية جميع السلاسل عند المستوى ما عدا سلسلة متغير سعر الفائدة IR التي تبدو نوعا ما مستقرة.

شكل رقم 4: الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية الأصلية

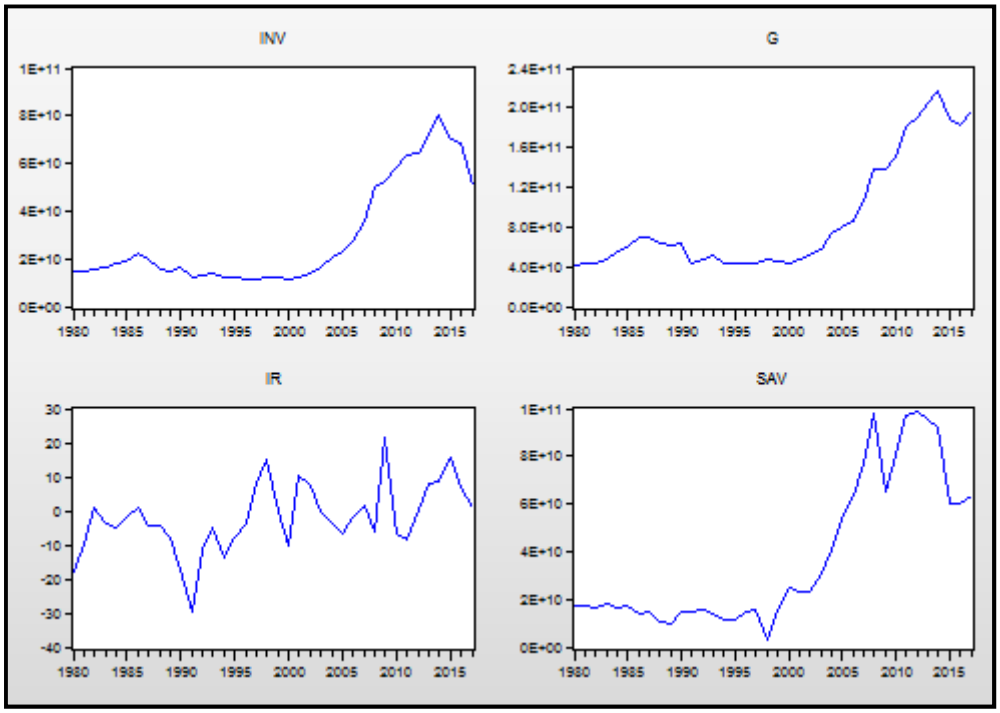

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01

وللتحقق من استقرارية السلاسل من عدمه تم إجراء الاختبارات التالية:.

2_إختبارات جذر الوحدة: تم استخدام في هذا كل من إختبار ديكي- فولر المطور وإختبار فيليبس- بيرون للسلاسل الأصلية والسلاسل الناتجة عن تطبيق الفرق الأول والثاني للسلاسل الأصلية، والنتائج ملخصة في الجدول الموالي.

جدول رقم 4: نتائج إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	النموذج الأول يحتوي على ثابت واتجاه عام وجذر الوحدة						
	نـوع السلسلة	قيم t والاحتمال	%1	%5	%10	المحسوبة	Prob
INV	عند المستوى	ADF	-4.284580	-3,562882	-3,215267	-5.405686	0.0006
		PP	-4,226815	-3.536601	-3.200320	-1.589181	0.7781
	عند الفرق الأول	ADF	-4.243644	-3.544284	-3.204699	-0.808260	0.9552
		PP	-4.234972	-3.540328	-3.202445	-2.967926	0.1548
	عند الفرق الثاني	ADF	-4.243644	-3.544284	-3.204699	-9.279081	0.0000
		PP	-4.243644	-3.544284	-3.204699	-9.694896	0.0000
IR	عند المستوى	ADF	-4,226815	-3.536601	-3.200320	-4.433363	0.0059
		PP	-4,226815	-3.536601	-3.200320	-4.466308	0.0055
G	عند المستوى	ADF	-4.284580	-3,562882	-3,215267	-4.140601	0.0140
		PP	-4,226815	-3.536601	-3.200320	-1.125122	0.9109
	عند الفرق الأول	ADF	-4.234972	-3.540328	-3.202445	-4.642083	0.0036
		PP	-4.234972	-3.540328	-3.202445	-4.643727	0.0036
SAV	عند المستوى	ADF	-4,226815	-3.536601	-3.200320	-1.900512	0.6341
		PP	-4,226815	-3.536601	-3.200320	-1.919481	0.6243
	عند الفرق الأول	ADF	-4.234972	-3.540328	-3.202445	-6.043722	0.0001
		PP	-4.234972	-3.540328	-3.202445	-6.043859	0.0001
المتغيرات	النموذج الثاني يحتوي على ثابت وجذر الوحدة						
	نـوع السلسلة	قيم t والإحتمال	%1	%5	%10	المحسوبة	Prob
INV	عند المستوى	ADF	-3.661661	-2.960411	-2.619160	-4.988553	0.0003
		PP	-2.621023	-2.943427	-2.610263	-0.786184	0.8113
	عند الفرق الأول	ADF	-3.689194	-2.971853	-2.625121	-3.349979	0.0219
		PP	-3.626784	-2.945842	-2.611531	-3.192502	0.0287
	عند الفرق الثاني	ADF	-3.632900	-2.948404	-2.612874	-9.141057	0.0000
		PP	-3.632900	-2.948404	-2.612874	-9.396278	0.0000

IR	عند المستوى	ADF	-2.621023	-2.943427	-2.610263	-3.972885	0.0040
		PP	-2.621023	-2.943427	-2.610263	-3.981110	0.0039
G	عند المستوى	ADF	-3.639407	-2.951125	-2.614300	-1.707255	0.4187
		PP	-3.626784	-2.945842	-2.611531	-4.521683	0.0009
	عند الفرق الأول	ADF	-3.639407	-2.951125	-2.614300	-1.54678	0.4981
		PP	-3.626784	-2.945842	-2.611531	-4.521683	0.0009
SAV	عند المستوى	ADF	-2.621023	-2.943427	-2.610263	-0.966479	0.7550
		PP	-2.621023	-2.943427	-2.610263	-0.929419	0.7675
	عند الفرق الأول	ADF	-3.626784	-2.945842	-2.611531	-6.132301	0.0000
		PP	-3.626784	-2.945842	-2.611531	-6.132665	0.0000

المتغيرات	النموذج الثالث يحتوي على جذر الوحدة فقط						
	نـوع السلسلة	قيم t والإحتمال	%1	%5	%10	المحسوبة	Prob
INV	عند المستوى	ADF	-2.632688	-1.950687	-1.611059	-1.491137	0.1252
		PP	-2.628961	-1.950117	-1.611339	0.200704	0.7389
	عند الفرق الأول	ADF	-2.650145	-1.953381	-1.609798	-3.431413	0.0013
		PP	-2.630762	-1.950394	-1.611202	-3.202963	0.0021
	عند الفرق الثاني	ADF	-2.632688	-1.950687	-1.611059	-9.210144	0.0000
		PP	-2.632688	-1.950687	-1.611059	-9.437246	0.0000
IR	عند المستوى	ADF	-2.628961	-1.950117	-1.611339	-3.989213	0.0002
		PP	-2.628961	-1.950117	-1.611339	-3.990654	0.0002
G	عند المستوى	ADF	-2.628961	-1.950117	-1.611339	-2.265405	0.9933
		PP	-2.628961	-1.950117	-1.611339	-1.751094	0.9787
	عند الفرق الأول	ADF	-2.634731	-1.951000	-1.610907	-1.462989	0.1317
		PP	-2.630762	-1.950394	-1.611202	-4.167181	0.0001
SAV	عند المستوى	ADF	-2.628961	-1.950117	-1.611339	-0.079052	0.6498
		PP	-2.628961	-1.950117	-1.611339	-0.019604	0.6698
	عند الفرق الأول	ADF	-2.630762	-1.950394	-1.611202	-6.130857	0.0000
		PP	-2.630762	-1.950394	-1.611202	-6.135612	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة بالملحق رقم 02

من خلال الجدول التالي يتضح مايلي:

أن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى ما عدا سلسلة المتغير IR الخالية من جذر الوحدة حسب كل من إختبار ADF و PP التي وجدت في جميع النماذج الثلاثة أن القيم الجدولية بالقيمة المطلقة أقل من القيم المحسوبة، لإحصائية t ستيودنت بالإضافة إلى قيمة الإحتمال (Prob) التي كانت بدورها أقل من 5% وبالتالي قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة أي إستقرارية السلسلة الزمنية، كما أن كل من المتغيرين G وSAV يستقران عند الفرق الأول للنماذج الثلاثة في حين تستقر سلسلة المتغير التابع INV عند تطبيق الفرق الثاني، حيث أن القيم المحسوبة أغلبها أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة، كما أن قيمة الإحتمال كانت أكبر من 5% ومنه قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم إستقرارية السلاسل الزمنية.

بما أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مختلفة في درجات الإستقرارية، فإنه يمكن تطبيق منهجية أشعة الإنحدار الذاتي (VAR) لكل من المتغير التابع الإستثمار INV والمتغيرات المستقلة سعر الفائدة IR، الإنفاق العام G والإدخار SAV.

ثانيا: السببية

يمكن من خلال هذا الإختبار معرفة إتجاه العلاقة بين المتغيرات بغض النظر عن درجة التأخير، والجدول الموالي يوضح ما يلي:

جدول رقم 5 : إختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/20/19 Time: 06:14
Sample: 1980 2017
Lags: 7

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
G does not Granger Cause INV	31	1.95969	0.1256
INV does not Granger Cause G		3.54247	0.0171
IR does not Granger Cause INV	31	1.75391	0.1665
INV does not Granger Cause IR		1.14247	0.3861
SAV does not Granger Cause INV	31	4.09466	0.0093
INV does not Granger Cause SAV		1.86968	0.1420
IR does not Granger Cause G	31	0.27192	0.9561
G does not Granger Cause IR		1.19440	0.3600
SAV does not Granger Cause G	31	5.32650	0.0027
G does not Granger Cause SAV		0.98197	0.4773
SAV does not Granger Cause IR	31	1.53782	0.2245
IR does not Granger Cause SAV		0.37440	0.9041

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01

من خلال نتائج الجدول يتبين عدم تسبب الإنفاق العام G في الإستثمار INV لأن قيمة الإحتمال بلغت 0.1256 وهي أكبر من 5% وبالتالي قبول فرضية العدم، في حين أن الإستثمار يسبب الإنفاق العام لأن قيمة الإحتمال أقل من 5% حيث قدرت بـ 0.0171 وهذا يتعارض مع النظرية الإقتصادية، أما كل من سعر الفائدة IR والإستثمار INV لا يسببان بعضهما لأن قيمة الإحتمال قدرت بـ 0.1665 و 0.3861 التي هي أكبر من 5%، وهو عكس النظرية الإقتصادية التي تنص على تأثير سعر الفائدة عكسيا على الإستثمار، في حين توجد علاقة سببية في بين الإستثمار والإدخار SAV حيث يسبب الإدخار الإستثمار وهذا ما نصت عليه النظرية الكينزية، ونظرا لتضارب إتجاهات العلاقة تارة توافق النظرية الإقتصادية وتارة تعارضها فإنه لا يمكن الإعتماد كثيرا على إختبار السببية الذي لا يبرز العلاقات الحقيقية بين المتغيرات.

ثالثا: الدراسة القياسية للنموذج

1_مراحل تطبيق منهجية أشعة الإنحدار الذاتي (VAR): يمكن تقدير نموذج VAR بتطبيق المراحل التالية:

- **تحديد درجة تأخير النموذج :** يتضح جليا أن درجة التأخير المناسبة للنموذج هي الدرجة الثالثة (3)، باعتماد أقل قيمة ممكنة لأغلبية المعايير حسب ما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 6: درجة التأخير للنموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2655.717	NA	1.04e+63	156.4539	156.6335	156.5152
1	-2544.057	190.4797	3.78e+60	150.8269	151.7247	151.1331
2	-2521.341	33.40542	2.66e+60	150.4318	152.0480	150.9830
3	-2486.455	43.09421*	9.78e+59*	149.3209	151.6553*	150.1170*
4	-2468.611	17.84420	1.11e+60	149.2124*	152.2651	150.2535

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01

- **تقدير نموذج أشعة الإنحدار الذاتي (VAR):** يمكن كتابة هذا النموذج بالإستعانة بالملحقين رقم 03 و 04 وفق المعادلة التالية:

$$INV = -0.0519015652062*INV(-1) - 0.375535002023*INV(-2) + 0.724341827371*INV(-3) + 0.151470158647*G(-1) + 0.104395979257*G(-2) - 0.320935733013*G(-3) - 129684571.109*IR(-1) - 34774291.4157*IR(-2) + 53573416.3995*IR(-3) - 0.00143285552076*SAV(-1) + 0.297547151897*SAV(-2) + 0.332806341886*SAV(-3) + 3556495508.59 + \hat{e}_t$$

$R^2 = 98.74$ $F = 144.46$ $DW = 2.27$

- **تقييم المعادلة المقدرة للنموذج:**

➢ **الجانب الإحصائي:**

معامل التحديد R^2: بلغت قيمة معامل التحديد 98.74% أي أن النموذج له قدرة تفسيرية عالية جدا، حيث أن المتغير التابع مفسر جيدا من قبل المتغيرات المستقلة والقيمة المتبقية 1.26% مفسرة من قبل متغيرات لم تدرج في النموذج.

دوال الإستجابة: سيتم من خلالها التعرف على مدى تأثر النموذج عند حدوث صدمة على مستوى المتغيرات ومدى إمتصاص تلك الصدمة من قبل المتغيرات المستقلة لإرجاع النموذج إلى الإستقرار على المدى البعيد وخاصة كيفية تأثيرها على المتغير التابع رأس المال الثابت **INV** كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 5 : دوال الإستجابة لنموذج أشعة الإنحدار الذاتي

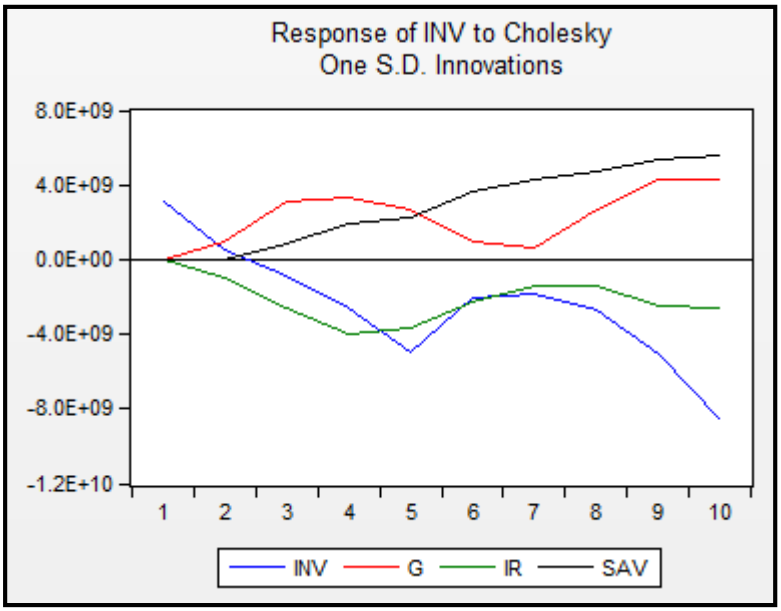

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01

- **أثر الصدمة على الإستثمار:** في الفترة الأولى والثانية كانت الصدمة جد قوية، لكن أثرها سرعان ما بدأ بالإنخفاض إلى أن ينعدم و يعود للإنخفاض ثم يرتفع خلال الفترة الخامسة والسابعة ويعود للإنخفاض من جديد على المدى الطويل وبالتالي العودة إلى نوع من الإستقرار.
- **أثر الصدمة على الإنفاق العام G :** الإستجابة كانت منعدمة في الفترة الأولى كباقي المتغيرات المستقلة، لترتفع تدريجيا على المدى القصير والمقدر بـ 3 فترات لتستقر نوعا ما بين الفترة الثالثة والخامسة وتعاود الإنخفاض خلال الفترة السادسة والسابعة ثم ترتفع من جديد لتستقر على المدى الطويل.
- **أثر الصدمة على سعر الفائدة IR :** الإستجابة كانت سلبية وبطيئة في المدى القصير (من الفترة الثانية إلى الرابعة) ثم ترتفع بشكل بطيء على المدى المتوسط لتستقر في الإتجاه السلبي على المدى الطويل.

- **أثر الصدمة على الإدخار SAV** : الإستجابة كانت إيجابية في جميع الفترات، حيث يستمر الإرتفاع من الفترة الثانية بشكل متذبذب ليصل نوع من الإستقرار على المدى الطويل.

تحليل التباين: من خلال جدول تحليل التباين يتبين أن أي صدمة يتعرض لها النموذج فهي تمس أولا المتغير التابع ألا وهو الإستثمار في المرحلة الأولى بنسبة 100% فهي تنتج بصفة أساسية من الصدمات الذاتية لنفس المتغير، حيث أن هذه الصدمة تقوم بتفسير ما قيمته 83.39% من التغيرات الحاصلة على الإستثمار خلال الفترة الثانية التي تلي فترة حدوث الصدمة وتأخذ هذه النسب في الإنخفاض لتصل إلى معدل 37.72% بعد مرور 10 فترات من الصدمة.

أما فيما يخص مساهمة باقي المتغيرات في تفسير تغيرات الإستثمار فيبدأ بالإرتفاع وبشكل موازي لإنخفاض نسبة مساهمة صدمات المتغير التابع في تفسير نفسها، حيث يساهم الإنفاق العام G في تفسير الإستثمار بنسبة 8.03% في الفترة الثانية وتستمر في الإرتفاع لتصل إلى 35.08% كأقصى حد لها في الفترة الموالية، أما سعر الفائدة فيساهم بنسبة 8.56% خلال الفترة الثانية وتستمر في الإرتفاع لتصل في الفترة الرابعة لأعلى نسبة وهي 35.08%، وأخيرا الإدخار يساهم بنسبة ضئيلة جدا تكاد تنعدم وترتفع بدورها النسبة إلى أن تبلغ أقصى قيمة لها 32.77% في الفترة التاسعة.

جدول رقم 7 : تحليل التباين لنموذج أشعة الإنحدار الذاتي

Variance Decomposition of INV:

Period	S.E.	INV	G	IR	SAV
1	3.12E+09	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.48E+09	83.39565	8.035191	8.568772	0.000382
3	5.47E+09	36.30196	35.08526	25.96709	2.645696
4	8.18E+09	25.96802	32.45806	35.08855	6.485365
5	1.08E+10	35.94414	24.53942	31.50374	8.012709
6	1.19E+10	33.06774	21.05007	30.00188	15.88031
7	1.29E+10	30.15579	18.16233	26.73197	24.94990
8	1.43E+10	28.03395	18.07422	22.63321	31.25862
9	1.68E+10	29.20289	19.52082	18.50487	32.77141
10	2.03E+10	37.72092	17.92507	14.28711	30.06690

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01

- **الجانب القياسي:** يمكننا هذا الجانب من إختبار صلاحية النموذج.

الإرتباط الذاتي بين الأخطاء: يتبين من خلال الجدول رقم 7 التالي أن أغلب قيم الإحتمال أكبر من 5% ومنه قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء.

جدول رقم 8: إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج

Lags	LM-Stat	Prob
1	19.55785	0.2408
2	19.85002	0.2271
3	17.11169	0.3784
4	11.72984	0.7624
5	17.63111	0.3459
6	14.00614	0.5983
7	15.02191	0.5230
8	15.20923	0.5094
9	18.01733	0.3229
10	10.41613	0.8440
11	30.39023	0.0161
12	6.909160	0.9750
13	16.36550	0.4278
14	12.00297	0.7438
15	26.39182	0.0488
16	15.05366	0.5207

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01.

عدم ثبات التباين: من خلال نتائج الجدول رقم 9التالي نلاحظ أن قيمة الإحتمال بلغت 0.4458 وهو أكبر من 5% وبالتالي قبول فرضية العدم التي تؤكد عدم وجود هذه المشكلة.

جدول رقم 9: إختبار عدم ثبات التباين للنموذج

Chi-sq	df	Prob.
242.3279	240	0.4458

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01.

التوزيع الطبيعي للبيانات: يتضح من خلال الجدول التالي أن الإحتمال لإحصائية جارك بيرا قدر بـ 0.3505 الأكبر من 5% ومنه قبول فرضية العدم التي تنص على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم 10: إختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.531351	2	0.7667
2	4.076668	2	0.1302
3	4.293586	2	0.1169
4	0.001700	2	0.9992
Joint	8.903305	8	0.3505

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01.

إستقرارية النموذج: للتأكد من إستقرارية هذا النموذج يتم رسم الجذور المقلوبة، كما هو موضح في الشكل الموالي ،حيث كانت كل الجذور الممثلة بالنقاط تقع داخل الدائرة وبالتالي فالنموذج مستقر، كما يؤكد ذلك الجدول لأن جميع القيم محصورة بين [-1،1].

الشكل رقم 6: الجذور المقلوبة للنموذج

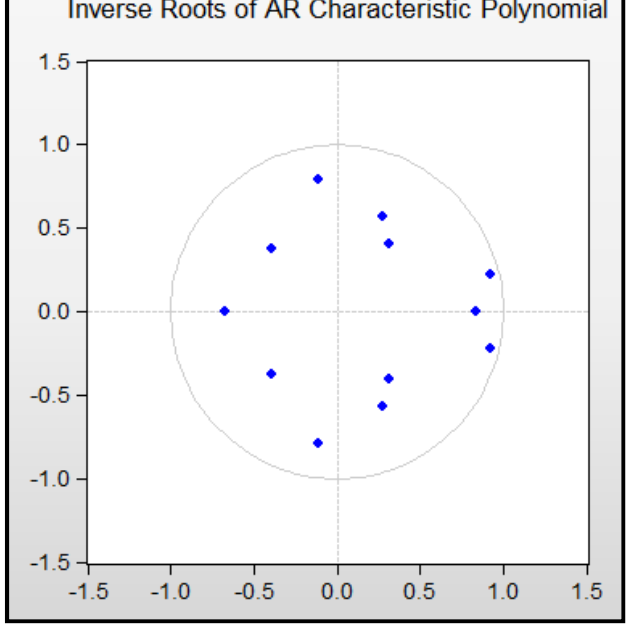

جدول رقم 11: الجذور المقلوبة

Root	Modulus
0.926211 - 0.224467i	0.953023
0.926211 + 0.224467i	0.953023
0.836502	0.836502
-0.109314 - 0.788102i	0.795647
-0.109314 + 0.788102i	0.795647
-0.670048	0.670048
0.280311 - 0.571086i	0.636171
0.280311 + 0.571086i	0.636171
-0.387741 - 0.373789i	0.538573
-0.387741 + 0.373789i	0.538573
0.310112 - 0.406806i	0.511527
0.310112 + 0.406806i	0.511527

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01.

- **الجانب الإقتصادي:** من خلاله تتم دراسة إتجاه العلاقة بين متغيرات النموذج، وحسب المعادلة المقدرة والملحق رقم (04)تبين وجود علاقة عكسية بين الإستثمار INV وتأخيره الأول والثاني فيما كانت العلاقة طردية مع تأخيره الثالث بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بينه وبين التأخيرين الأول والثاني للإنفاق العام G بينما كانت العلاقة عكسية في تأخيره الثالث، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين كل من الإستثمار وكل من التأخيرين الأول والثاني لسعر الفائدة IR والتأخير الأول للإدخار SAV وطردية في كل من التأخير الثالث لسعر الفائدة والتأخيرين الثاني والثالث للإدخار وهذا ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

سيتم تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها في كل من الدراسة الإحصائية والقياسية، من خلال هذا المطلب بنوع من التفصيل.

أولا: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الإحصائية

من خلال التحليل العنقودي تبين تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين هما فترة ما قبل سنة 2008 وما بعدها، قسمت الفترة الأولى بدورها إلى مجموعتين فرعيتين، كانت الأولى من سنة 1980 إلى 2003 وضمت كل من مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989)، برامج التثبيت الإقتصادي الأول(1989-1990)، الثاني(1991-1992) والثالث(1994-1995)، بالإضافة إلى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي انطلق سنة 2001 ، في حين المجموعة الفرعية الثانية جسدت برنامج سياسة دعم النمو.

أما الفترة الثانية خلال وبعد سنة 2008 ، فقد ضمت برنامج التنمية الخماسي وجزءا لازال في طور الإنجاز شرع فيه سنة 2015 وفي إنتظار ثماره سنة 2020 في إطار برنامج الرئيس السابق لتبني المشاريع الهيكلية الكبرى من اجل تهيئة الإقليم والاقتصاد الوطني

ثانيا: تحليل وتفسير نتائج الدراسة القياسية

من خلال دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية تبين الإختلاف في درجات الإستقرارية، مما دفعنا إلى تبني نموذج أشعة الإنحدار الذاتي (VAR)، وتفسير إختلاف درجات إستقرارية السلاسل الزمنية المتمثلة

في الإنفاق العام، الإستثمار، سعر الفائدة والإدخار في هذه الفترة هو كون كل منها متغيرات إقتصادية بعيدة عن التأثير الخارجي والتأثر بالأزمة العالمية لسنة 2008.

تمت عملية التقدير وإختبار النموذج الذي قبل من جميع النواحي إحصائيا، قياسيا وإقتصاديا، حيث أن العلاقة العكسية بين الإستثمار وقيمه المؤخرة الأولى والثانية تعني أن قيمة الإستثمار تتناقص بمرور السنوات ،أما الإنفاق العام فعلاقته تكون طردية مع الإستثمار حيث أن كل زيادة في الانفاق العام تؤدي إلى زيادة في الإستثمار في السنة التي تليها، حيث تقوم الدولة بالسياسة التوسعية الرشيدة في الإنفاق لزيادة الإستثمار وتوسعة المشاريع التنموية للنهوض بالإقتصاد وإنعاشه، أما العلاقة الطردية بين الإدخار والإستثمار فهي تفسر نتيجة لوجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والإستثمار فعند تخفيض سعر الفائدة يلجأ أغالبية المستثمرين لإستثمار أموالهم عوض إدخارها أو إيداعها في البنوك أي أن كل زيادة في الدخل تصحبها زيادة في الإدخار الذي يوجه بدوره للإستثمار، أما العلاقة العكسية بين الإستثمار والتأخير الثالث للإدخار فيكون نتاج عدم ظهور نتائج السياسة المالية في المدى القصير، وتؤكد ذلك دوال الإستجابة وتحليل التباين حيث أنه عند تعرض النموذج لأي صدمة إيجابية أي إنحراف معياري في الأخطاء ، فإنه يتأثر في المدى القصير وسرعان ما يعود للتوازن على المدى الطويل.

أخيرا يمكن القول أن تدخلات الدولة بمختلف سياساتها الإقتصادية لها قدرة كبيرة في زيادة الإستثمار من خلال السياسة المالية التي تتجه نحو التوسع في الإنفاق العام، في حين السياسة النقدية تبدي قدرة لها تأثير غير مباشر يظهر مع المدى البعيد في زيادة الإستثمار، حيث تنتهج الدولة هذه السياسة عادة لمعالجة وضمان إستقرار الأسعار ومحاربة التضخم.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تمت الدراسة الإحصائية والقياسية للمتغيرات الإقتصادية للجزائر خلال الفترة 1980-2017، وذلك بما وفرته قاعدة بيانات مأخوذة من كل من موقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وباستخدام نموذج قياسي والمتمثل في أشعة الانحدار الذاتي (VAR) والأسلوب الإحصائي (التحليل العنقودي)، بينت النتائج أن هناك علاقة طردية بين الانفاق العام والاستثمار في الجزائر، حيث إن كل زيادة في الانفاق العام تؤدي إلى الزيادة في الاستثمار في السنة التي تليها، وبالتالي فان هناك تأثير ايجابي للإنفاق العام على الاستثمار، إذ تقوم الدولة بالسياسة التوسعية في الانفاق العمومي لزيادة الاستثمار وتوسيع المشاريع التنموية للنهوض بالاقتصاد وإنعاشه

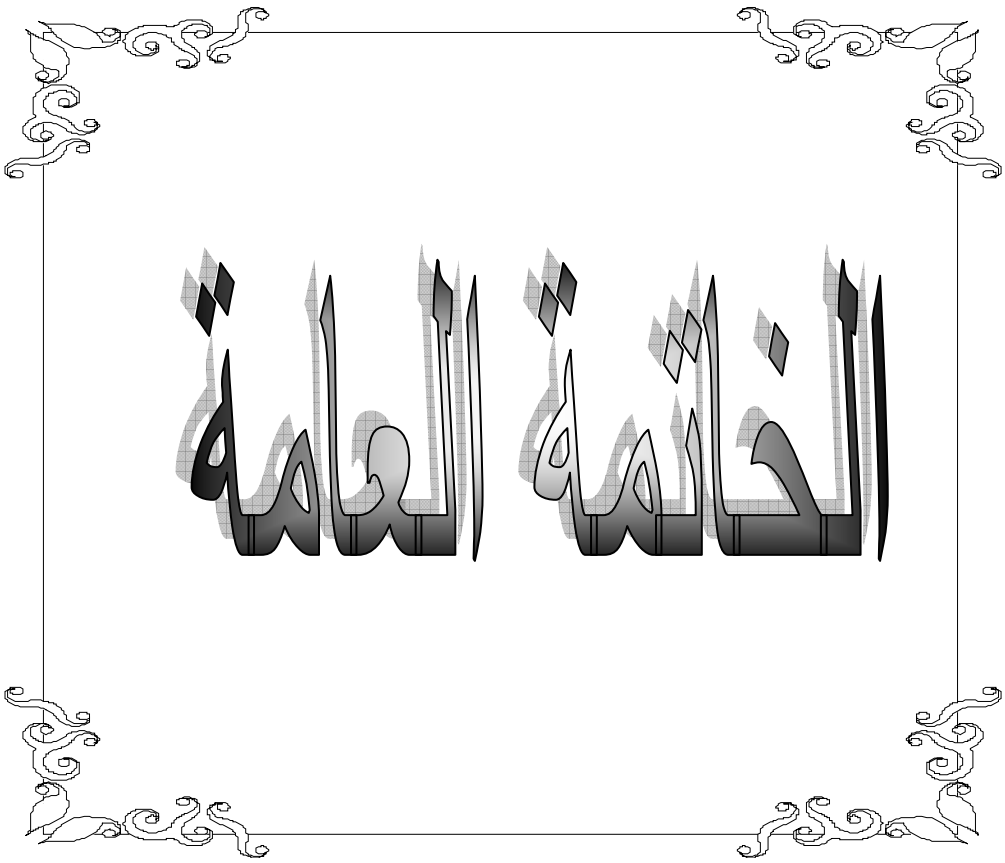
الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

ارتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم إنفاقها العام الذي أصبح من اهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي وهذا لرسم آثار إيجابيه على الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي المرجو.

حيث من خلال هذه الدراسة تم التطرق لدراسة أثر الإنفاق العمومي على الاستثمار في الجزائر خلال الفترة(1980-2017)، ويمكن القول أن الجزائر خطت خطوات هامة في تحسين مناخ الاستثمار لكن تبقى بعض النقاط التي هي في الأساس مرتبطة بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع النفط, والتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ،في حين تلعب مؤشرات الاقتصاد الكلي دورا هاما في جلب الاستثمارات على اعتبارها ورقة ضمان للدولة للالتزام بوعودها ،وعلى مدار أكثر من 50سنة وضعت الجزائر العديد من التشريعات التي تهدف إلى ضمان تدفق رؤوس الأموال على غرار التحفيزات الاستثمارات الجبائية و الجمركية، غير أن هذه التحفيزات تصبح غير جذابة مع العوائق مثل الرشوة ،البيروقراطية والفساد ضعف المنظومة المصرفية ،قلة البنية التحتية ،لكن مع انتهاج الجزائر سياسة الانفتاح الاقتصادي وتوقيع اتفاقية الشراكة الأرو-جزائرية والدخول إلى منطقة التجارة العربية الكبرى والسعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من شأنه أن يحسن مناخ الاستثمار خاصة وأن هذه الأخيرة تحتم على الجزائر موائمة تشريعاتها مع التشريعات الدولية ،وبتالي استقطاب الاستثمارات خاصة وأجنبية على حد سوى .

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن استخلاص جملة من النتائج والتوصيات ندرجها على النحو التالي:

أولا:النتائج على ضوء الفرضيات

يمكن إدراجها على النحو التالي:

-الانفاق العام عنصر هام في السياسة المالية لذا تقوم الدولة بصرف مبالغ مالية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة اقتصادها؛

- انتهجت الجزائر سياسة استثمارية وهذا لاهمية الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة؛

- توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والاستثمار فأي زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في الاستثمار على المدى الطويل؛

- عدم وجود علاقة سببية مستقرة في كلا الاتجاهين خلال فترة الدراسة.

ثانيا: النتائج العامة

يمكن إدراجها على النحو التالي:

– تأثير الإنفاق الحكومي في الجزائر بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات؛

– استثمارات الدولة عادة تكون في قطاعات غير منتجة وبالتالي معدلات النمو تكون اقل بالنسبة للنفقات؛

– أما الاستثمارات الخاصة فهي لا تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد الوطني؛

كذلك الحال بالنسبة للاستثمارات الخارجية وبالرغم من التسهيلات التي قدمتها الدولة فان المستثمر الأجنبي مازال يعزف عن الاستثمار خارج قطاع المحروقات.

ثالثا: الاقتراحات

يمكن إدراجها على النحو التالي:

– ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية بما يخص الإنفاق الحكومي وأثره على الاستثمار الذي من شانه أن يكون أرضية خصبة لاتخاذ قرارات مستقبلية؛

– العمل على التحكم في سياسة الإنفاق الحكومي بما يكفل تحقيق الأهداف المرجوة منها إعادة توجيهها نحو القطاعات المنتجة قصد تنشيط جانب العرض؛

– تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع تستخدم في الدراسات القياسية لتسطير السياسات الصحيحة؛

– التخفيف من القيود الضريبية والجمركية على رأس مال المستثمر.

– تشجيع المشروعات على إعادة استثمار أرباحها.

– توسيع الاستثمارات الحكومية في البنى الأساسية وكذا تشجيع القطاع الخاص في الدخول في هذا النوع من الاستثمارات.

– تحسين مناخ الاستثمار من خلال محاربة الفساد والبيروقراطية.

– العمل على توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الغير نفطية كالصناعة والزراعة.

ثالثا: أفاق الدراسة

بعد استعراض جملة نتائج الدراسة واختبار فرضياتها تم التوصل إلى مجموعة من الاقتراحات بمكن ذكرها كما يلي:

– اثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص في الجزائر.

- دور الإنفاق الحكومي في تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

- **الكتب**

1. أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)**، دار هومة للنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2010.
2. أحمد زكريا صيام، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003.
3. حسن عمر، **الاستثمار والعولمة**، ط1، دار الكتاب الحديث، (د.ت).
4. حيدر حردان طاهر، **مبادئ الاستثمار**، ط1، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع والطباعة، 1997
5. حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، **مبادئ المالية العامة**، دون دار نشر، بيروت لبنان، 2004.
6. سعد علي العبيدي، **الاقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص 57.
7. سعد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)**، الجدار الجامعية، الإسكندرية، 2011
8. سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000
9. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة، منشورات المحلي الحقوقية**، بيروت، لبنان، 2009.
10. السيد عبد المولى، **المالية العامة، دراسة الاقتصاد العام**، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، 1978
11. السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، التوزيع العادل للمدخول، دار النهضة العربية، مصر، 1993.
12. الزغبي هيثم، أبو الزيت حسن، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**،ط1 ،عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2005.
13. طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر، عمان، 2009.
14. عبد الطالب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي** ، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 1997..

15. عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دون سنة نشر.

16. عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.

17. مجدي محمد شهاب، **الاقتصاد الجامعي**، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

18. محمد طاقة، هدى عزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

19. محمد جمال، علي هلال، **المحاسبة الحكومية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

20. مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، 1985

21. محمد خصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،

22. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، (د.ط)، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، القاهرة، 2008.

23. منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار**، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1996.

24. محمد شيخي ، **طرق الاقتصاد القياسي**، (ورقلة، الحامد للنشر، دون سنة نشر).

25. محمد شيخي، **طرق الإقتصاد القياسي**، ط1، دار حامد للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن، 2011.

26. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**–محاضرات وتطبيقات،ط1، دار حامد، الجزائر،2011.

27. بوتين محمد، **المحاسبة العامة للمؤسسات دراسة موضعية بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة طبقا للمخطط المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

28. فوزي فرحات، **المالية العامة (الاقتصاد المالي)**، منشورات المحلي، لبنان، 2011

29. خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامة، **أسس المالية العامة**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

30. شيبي عبد الرحيم، سمير بطاهر، **فعالية السياسة المالية بالجزائر، مقارنة تحليلية وقياسية**، مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية، العدد الأول، يناير 2010.

31. زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، ط2، عمان، دار وائل للطبع والنشر، 2002.

32. صواليلي صدر الدين، **تحليل المعطيات**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.

33. ثائر مطلق محمد عياصرة، **النماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

- **الأطروحات المذكرات والرسائل**

1. السعيد هتهات، **دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر** ، شهادة ماجستير منشورة، دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2005-2006.

2. بشير أبو عمران، **نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية باستعمال أشعة الانحدار الذاتي**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2005.

3. بن قوية المختار، **أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية تحليلية الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

4. بايزيد على، **اثر السياسة المالية على سوق العمل في الجزائر**، دراسة قياسية، للفترة 1970-2013(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر 03، فرع اقتصاد الخدمات..

- **المجلات والدوريات**

1. عطا الله بن مسعود، بوتلجة عبد الناصر، **أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص بالجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد الثاني، العدد 07، جامعة الوادي، الجزائر، 2000.

2. بوتين محمد، **المحاسبة العامة للمؤسسات دراسة موضعية بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة طبقا للمخطط المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

3. كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر، جانفي 2005.
4. زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة خيضر، فيفري 2005.
5. عطا الله بن مسعود، بوثلجة عبد الناصر، **أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص بالجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد الثاني، العدد 07، جامعة الوادي، الجزائر، 2000.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Johnson R.A.,& Wichern, D. W,(2002):Applied Multivariate statistical analysis ,Uppre saddle River(NJ)
2. Régis Bourbomais, Econometrie manuel et Exercices corriges ,ed Dunod ,Paris .2005
3. Hiroy toda, Philps, C.B, Vector, **Autooregression and causality**, Econometricia Working paper 06.1993
4. Margerin J, ausset G : **investissement et financement**, France, Ed organisation,1993.
5. Djuatio.E, **management des projets technique d'évaluation, analyse choix et planification**, harmattan imoval, paris, France, 2004.
6. Pierre CONSO : **la gestion financière de l'entreprise**, Dunod tome 2, paris, 1974.
7. Greffer: **encyclopedie economique**, France, ed economise, 1990.
8. Bonghba Abdallah : **analysé et évaluation de projet**, éd Berti, 1998.
9. Dwight H .Perkins, Steven Radelet et David L, Lindauer ,économie du dé veloppement ,3^{e}edition de Boeck, Belgique, 2008.
10. Dwight H .Perkins, Steven Radelet et David L, Lindauer ,économie du dé veloppement ,3^{e}edition de Boeck, Belgique, 2008

المواقع الإلكترونية

www.radio-algerie.eg.news.article02

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

T	INV	G	IR	SAV
1980	14306188586.31922	40651996023.57086	−18.1643639230936	17344223778.33408
1981	14597525024.32921	42703470823.58931	−9.928817131721871	17106453085.06126
1982	15569878750.92548	44336127436.10135	1.04003132597966	16742027054.67693
1983	16768292515.87037	47757267864.13241	−3.56238299615486	18391703788.05506
1984	17979692579.36349	54641683462.06488	−5.0109101734995	16642778668.19594
1985	18795497792.27495	59767690162.69541	−1.879088242973683	17006751680.65554
1986	21948106763.07954	70263236872.6053	0.824817065194007	14136094535.31423
1987	19814432927.83505	69508856423.62389	−4.44866826540454	14616213638.7654
1988	15503483262.32502	63282290746.8877	−4.640490341646087	10519695040.2212
1989	15087396635.56315	61128532505.61049	−8.054991994405834	9887400606.15255
1990	16733646048.22505	62975102551.76991	−17.0886435914453	15054804089.44164
1991	11822659990.25605	43193060825.67007	−29.77373025692478	15075079327.2657
1992	12996886371.13024	47307037835.32525	−11.421765206607	15460706526
1993	13488969308.20304	50622378203.73508	−4.95001376516111	13853072388.059
1994	12082489429.24785	44041967753.85033	−13.74700759874833	11298096842.882
1995	12168768698.99083	42934299764.49799	−7.902165938520009	11738644553.78
1996	11678752450.27306	44211549893.81836	−4.049207359695687	14783831827.59
1997	11057583660.56111	43567601116.66884	8.136645381036126	15424469465.98
1998	12407428953.50619	48157781221.57713	15.10400860534738	3112243033.248
1999	11863469222.21888	46028116885.18958	−0.09591063520485369	15379561258.3
2000	11329108720.43582	43130401957.22039	−10.31738735405013	24570687489.08
2001	12503561726.34851	46712313223.1666	10.02980227171899	22726449551.84
2002	13946804858.06079	51155330618.3713	7.177710407756603	23003963403.22
2003	16346850897.34479	58109857655.48733	−0.1881638736352536	30344326614.8
2004	20493466336.88096	73040345789.27611	−3.782656429126419	40673205964.06
2005	23085776859.63947	79326623667.47236	−6.99021793566235	53519451447.46654
2006	27110117796.29053	85557048925.19651	−2.318630242734815	63712616264.21614
2007	35532387429.21301	105014603823.796	1.481572937453769	76716369205.27778
2008	49987662784.82816	138062251252.6555	−6.376359453728937	98282525242.30589
2009	52464632534.68121	138008241004.6697	21.60764424724121	64863917158.19426
2010	58491145489.7427	149886628598.2642	−6.962093015673668	80386507644.54655
2011	63345761217.4192	179813908327.4742	−8.661054536353886	96990423311.59678

2012	64388309739.99175	191548050997.4081	0.482560424383822	98650121633.10369
2013	71702269674.07684	203863044283.3672	8.066833008660021	95199013805.50686
2014	80004619069.48463	217460872736.7194	8.314253737705659	92312797097.2202
2015	69932650653.38251	188034516208.7612	15.59700944969158	60421066313.28169
2016	68230357144.48877	181743112705.1747	7.047381186927591	59911024382.30954
2017	50897885071.14343	195946660306.7617	1.123428191262617	63383195196.13614

المصدر: من موقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الملحق رقم 02: نتائج إختبارات جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.405686	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.988553	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.491137	0.1252
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.786184	0.8113
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.589181	0.7781
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.200704	0.7389
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.349979	0.0219
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.808260	0.9552
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.431413	0.0013
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.967926	0.1548
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.192502	0.0287
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.202963	0.0021
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: D(INV,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.279081	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

Null Hypothesis: D(INV,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.141057	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

Null Hypothesis: D(INV,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.210144	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

Null Hypothesis: D(INV,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.694896	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

Null Hypothesis: D(INV,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.396278	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

Null Hypothesis: D(INV,2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.437246	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.140601	0.0140
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.707255	0.4187
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.265405	0.9933
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.125122	0.9109
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.521683	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.751094	0.9787
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.642083	0.0036
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.546978	0.4981
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.462989	0.1317
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.643727	0.0036
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.521683	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.167181	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: IR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.433363	0.0059
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: IR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.972885	0.0040
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: IR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.989213	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: IR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.466308	0.0055
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: IR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.981110	0.0039
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: IR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.990654	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: SAV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.900512	0.6341
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: SAV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.966479	0.7550
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: SAV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.079052	0.6498
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: SAV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.919481	0.6243
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: SAV has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.929419	0.7675
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: SAV has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.019604	0.6698
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: D(SAV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.043722	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(SAV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.132301	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(SAV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.130857	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: D(SAV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.043859	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(SAV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.132665	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(SAV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.135612	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01.

الملحق رقم 03: النموذج المقدر VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/11/19 Time: 02:47
Sample (adjusted): 1983 2017
Included observations: 35 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	INV	G	IR	SAV
INV(-1)	-0.051902	-2.185329	2.83E-09	-5.145984
	(0.58160)	(1.14430)	(1.5E-09)	(1.63176)
	[-0.08924]	[-1.90975]	[1.83503]	[-3.15364]
INV(-2)	-0.375535	-0.932978	-1.05E-09	1.814105
	(0.65855)	(1.29571)	(1.7E-09)	(1.84766)
	[-0.57024]	[-0.72005]	[-0.59939]	[0.98184]
INV(-3)	0.724342	3.630532	6.82E-10	0.710420
	(0.45260)	(0.89049)	(1.2E-09)	(1.26983)
	[1.60040]	[4.07699]	[0.56780]	[0.55946]
G(-1)	0.151470	1.066717	-1.24E-09	1.272818
	(0.21501)	(0.42304)	(5.7E-10)	(0.60325)
	[0.70447]	[2.52155]	[-2.17357]	[2.10993]
G(-2)	0.104396	-0.387160	7.29E-10	-1.185666
	(0.26713)	(0.52557)	(7.1E-10)	(0.74946)
	[0.39081]	[-0.73664]	[1.02864]	[-1.58202]
G(-3)	-0.320936	-0.751894	-9.54E-11	0.019491
	(0.17307)	(0.34052)	(4.6E-10)	(0.48558)
	[-1.85435]	[-2.20808]	[-0.20774]	[0.04014]
IR(-1)	-1.30E+08	-3.69E+08	0.874150	-4.88E+08
	(1.2E+08)	(2.4E+08)	(0.32090)	(3.4E+08)
	[-1.07182]	[-1.55041]	[2.72407]	[-1.43728]
IR(-2)	-34774291	26103006	0.023320	1.53E+08
	(1.4E+08)	(2.8E+08)	(0.38162)	(4.0E+08)
	[-0.24167]	[0.09220]	[0.06111]	[0.37783]
IR(-3)	53573416	3.68E+08	-0.202963	4.52E+08
	(9.6E+07)	(1.9E+08)	(0.25427)	(2.7E+08)
	[0.55879]	[1.94974]	[-0.79820]	[1.67973]
SAV(-1)	-0.001433	0.032560	8.83E-10	0.435103
	(0.12694)	(0.24976)	(3.4E-10)	(0.35615)
	[-0.01129]	[0.13037]	[2.62217]	[1.22169]
SAV(-2)	0.297547	0.738837	-3.56E-10	0.841052
	(0.20813)	(0.40949)	(5.5E-10)	(0.58393)
	[1.42964]	[1.80428]	[-0.64451]	[1.44033]
SAV(-3)	0.332806	1.007260	-1.03E-09	1.357918
	(0.16849)	(0.33150)	(4.5E-10)	(0.47272)
	[1.97525]	[3.03848]	[-2.31610]	[2.87258]
C	3.56E+09	2.23E+10	0.535477	1.09E+10
	(2.3E+09)	(4.4E+09)	(5.98704)	(6.3E+09)
	[1.57548]	[5.02103]	[0.08944]	[1.72580]
R-squared	0.987469	0.992908	0.548537	0.951050
Adj. R-squared	0.980634	0.989040	0.302284	0.924349
Sum sq. resids	2.14E+20	8.30E+20	1507.559	1.69E+21
S.E. equation	3.12E+09	6.14E+09	8.278006	8.76E+09
F-statistic	144.4686	256.6753	2.227536	35.61959
Log likelihood	-806.6896	-830.3764	-115.5136	-842.7967
Akaike AIC	46.83941	48.19294	7.343633	48.90267
Schwarz SC	47.41711	48.77064	7.921334	49.48037
Mean dependent	2.98E+10	9.22E+10	-1.635082	3.94E+10
S.D. dependent	2.24E+10	5.87E+10	9.910292	3.18E+10

Determinant resid covariance (dof adj.)	2.92E+59
Determinant resid covariance	4.55E+58
Log likelihood	-2562.300
Akaike information criterion	149.3886
Schwarz criterion	151.6994

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01.

الملحق رقم 04: المعادلة المقدرة لنموذج VAR

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/11/19 Time: 02:48
Sample: 1983 2017
Included observations: 35
Total system (balanced) observations 140

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.051830	0.581601	-0.089116	0.9292
C(2)	-0.375799	0.658554	-0.570642	0.5697
C(3)	0.724600	0.452600	1.600970	0.1130
C(4)	0.151459	0.215014	0.704414	0.4830
C(5)	0.104456	0.267128	0.391032	0.6967
C(6)	-0.321014	0.173072	-1.854803	0.0670
C(7)	-1.30E+08	1.21E+08	-1.071949	0.2867
C(8)	-34774409	1.44E+08	-0.241674	0.8096
C(9)	53589511	95873884	0.558958	0.5776
C(10)	-0.001456	0.126941	-0.011470	0.9909
C(11)	0.297572	0.208128	1.429756	0.1563
C(12)	0.332814	0.168488	1.975296	0.0514
C(13)	3.56E+09	2.26E+09	1.575696	0.1187
C(14)	-2.185329	1.144302	-1.909748	0.0594
C(15)	-0.932978	1.295708	-0.720053	0.4734
C(16)	3.630532	0.890493	4.076992	0.0001
C(17)	1.066717	0.423040	2.521549	0.0135
C(18)	-0.387160	0.525574	-0.736643	0.4633
C(19)	-0.751894	0.340519	-2.208081	0.0298
C(20)	-3.69E+08	2.38E+08	-1.550406	0.1246
C(21)	26103006	2.83E+08	0.092203	0.9267
C(22)	3.68E+08	1.89E+08	1.949736	0.0544
C(23)	0.032560	0.249756	0.130368	0.8966
C(24)	0.738837	0.409492	1.804278	0.0746
C(25)	1.007260	0.331501	3.038479	0.0031
C(26)	2.23E+10	4.44E+09	5.021028	0.0000
C(27)	2.83E-09	1.54E-09	1.835027	0.0699
C(28)	-1.05E-09	1.75E-09	-0.599393	0.5505
C(29)	6.82E-10	1.20E-09	0.567800	0.5716
C(30)	-1.24E-09	5.70E-10	-2.173570	0.0324
C(31)	7.29E-10	7.08E-10	1.028642	0.3065
C(32)	-9.54E-11	4.59E-10	-0.207743	0.8359
C(33)	0.874150	0.320899	2.724068	0.0078
C(34)	0.023320	0.381621	0.061107	0.9514
C(35)	-0.202963	0.254274	-0.798205	0.4269
C(36)	8.83E-10	3.37E-10	2.622165	0.0103
C(37)	-3.56E-10	5.52E-10	-0.644510	0.5209
C(38)	-1.03E-09	4.47E-10	-2.316104	0.0229
C(39)	0.535477	5.987040	0.089439	0.9289
C(40)	-5.145984	1.631761	-3.153638	0.0022
C(41)	1.814105	1.847664	0.981837	0.3289
C(42)	0.710420	1.269832	0.559460	0.5773
C(43)	1.272818	0.603250	2.109933	0.0377
C(44)	-1.185666	0.749463	-1.582021	0.1172
C(45)	0.019491	0.485576	0.040139	0.9681
C(46)	-4.88E+08	3.39E+08	-1.437277	0.1542
C(47)	1.53E+08	4.04E+08	0.377833	0.7065
C(48)	4.52E+08	2.69E+08	1.679734	0.0966
C(49)	0.435103	0.356149	1.221687	0.2251
C(50)	0.841052	0.583930	1.440330	0.1533
C(51)	1.357918	0.472717	2.872580	0.0051
C(52)	1.09E+10	6.33E+09	1.725804	0.0879

Determinant residual covariance	4.55E+58

Equation: INV = C(1)*INV(-1) + C(2)*INV(-2) + C(3)*INV(-3) + C(4)*G(-1) + C(5)*G(-2) + C(6)*G(-3) + C(7)*IR(-1) + C(8)*IR(-2) + C(9)*IR(-3) + C(10)*SAV(-1) + C(11)*SAV(-2) + C(12)*SAV(-3) + C(13)
Observations: 35

R-squared	0.987469	Mean dependent var	2.98E+10
Adjusted R-squared	0.980634	S.D. dependent var	2.24E+10
S.E. of regression	3.12E+09	Sum squared resid	2.14E+20
Durbin-Watson stat	2.274596		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01

الملخص:

اهتمت الجزائر بالاستثمار في السنوات الأخيرة كونه يساهم في ضمان مستوى حياة أفضل، حيث انتهجت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية مستخدمة في ذلك أوجه الانفاق المختلفة من خلال تنفيذها لبرامج الانفاق العام خلال الفترة 1980-2017، مستغلة في ذلك الانفراج المالي الذي عرفته نتيجة تحسين العوائد النفطية، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح أثر الاتفاق العام على الاستثمار في الجزائر من خلال تتبع مسار السياسة الإنفاقية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحسين الاستثمار وتم تطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي{VAR} في الدراسة بالإضافة إلى التحليل العنقودي {ACP}.

لقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي للإنفاق العام على الاستثمار نتائجه تظهر على المدى الطويل، إلا أنه يبقى تأثير محدود كونه لا يمس القطاعات المنتجة فقط مثل قطاع الصناعة ويعود ذلك إلى أن الاستثمارات تكون عادة في قطاع المحروقات أو القطاعات حيث يبقى الاستثمار رهين بما يحدث في قطاع المحروقات بسبب تأثره بكل أزمة بترولية.

الكلمات المفتاحية:الانفاق الحكومي؛ الاستثمار؛ الجزائر؛ نماذجVAR؛التحليل العنقودي.

Résumé :

Suite à la pénurie des ressources financières due à la chute du cours du baril de pétrole, la politique économique préconisée depuis 2010, accorde beaucoup plus de l'importance aux investissements hors hydrocarbures les dépenses publique connu des baisses et d'autre priorité ont été initiées.

Ce travail de recherche a conclu qu'il existe réellement un effet positif des dépenses publiques sue le rythme de l'investissement.